صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24
الثمن
1200 مليما

تحوّل المواقف الغربية تجاه الاعتراف بدولة فلسطين:
الدوافع والدلالات

ناقشها مجلس وزاري

هل يدعم الدائنون مبادرة مقايضة الديون بالاستثمارات؟

8

الثلاثاء 12 أوت 2025 /عدد 739

دعم الناموسية مشروط بالوضعية الجبائية:

خطوة إصلاحية أم عبء إضافي على منتجي التمور؟

5

"جرانتي العزيزة"

العرض الأخير...

والوصية الفنية لفاضل الجزيري من ركح مهرجان الحمامات الدولي

10

شمس الأغنية اللبنانية نجوى كرم تتوهّج على ركح قرطاج في حضور يليق بالمكان والمقام

11

بعد التلميح و التصريح

اتحاد الشغل يواجه مرحلة جديدة

4

الافتتاحية

صابر الحرشاني

في وجوب تلازم قانون المالية بمخطط التنمية

مع الاقتراب تدريجياً من الثلاثية الثالثة من السنة، تتسارع الخطى نحو الانتهاء من صياغة النسخة النهائية لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة، الذي يحمل تحدياً أساسياً يتمثل في ضرورة التلازم والتكامل مع المخطط التنموي الوطني.

وقد شدد رئيس الجمهورية مؤخراً على أهمية هذه العلاقة التي لا يمكن فصلها، باعتبارها شرطاً حيوياً لاستكمال البناء المؤسساتي الجديد الذي تسعى تونس إلى تحقيقه، إذ إن هذا البناء يستلزم تنزيل روح الدستور على أرض الواقع، من خلال ربط السياسة المالية بالأهداف التنموية الكبرى للبلاد، وليس الاقتصار على إعداد قانون مالي تقليدي يقتصر على الأرقام والإيرادات.

و في هذا السياق، تتجلى أهمية الربط بين قانون المالية والمخطط التنموي في كونه يضمن توجيه الموارد بشكل استراتيجي يدعم المشاريع الكبرى، ويعزز النمو الاقتصادي ويرسخ العدالة الاجتماعية. ويمنع هذا التكامل التشتت في الإنفاق العام أو تبديد الموارد على برامج غير متسقة مع الأهداف الوطنية.

كما يساهم في تعزيز التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة، ويخلق رؤية موحدة واضحة تتيح متابعة تنفيذ السياسات بكفاءة وفعالية و يوفر ايضا هذا التلازم إطارا للتقييم الدوري للإنجازات، مما يساعد على تصحيح المسارات وضمان أن تتحقق التنمية المستدامة المرجوة. وفي ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا، يصبح من الضروري أن يتحول قانون المالية إلى أداة ديناميكية تدفع البلاد تأبى ان تكون مجرد وثيقة رقمية تقليدية.

هاهاها صح، كثرت "يبدو"! خليني أعطيك نسخة فيها تنويع أكثر، توازن بين التقديم والتوضيح بأسلوب أكثر تنوعًا:

ويبدو ا،ذ تنزيل أركان الدولة الاجتماعية ركيزة لا غنى عنها لتحقيق العدالة والاستقرار الوطني في تونس و لا يمكن لهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق من خلال الشعارات فقط، بل يتطلب إجراءات مفصلة ضمن المخطط التنموي الوطني تشمل قطاعات التعليم، والصحة، الحماية الاجتماعية، وفرص العمل، مع وضع جداول زمنية واضحة لمتابعة التنفيذ.

ومن جهة أخرى، يأتي قانون المالية كأداة تنفيذية حيوية لترجمة هذه الخطط إلى واقع ملموس عبر تخصيص الموارد المالية اللازمة لدعم السياسات الاجتماعية. في المقابل، كانت الاعتراضات السابقة تركز على المخاوف المتعلقة بالتوازنات المالية العامة، مثل العجز المتزايد في الميزانية وتصاعد الدين العمومي.

وقد بات من الضروري تبني رؤية متوازنة تجمع بين الطموحات الاجتماعية والقدرات المالية للدولة. ويستلزم ذلك إجراء إصلاحات هيكلية، وتعزيز فعالية التحصيل الضريبي، وترشيد الإنفاق مع الحفاظ على مبادئ العدالة الاجتماعية، لتجنب تفاقم العجز وضمان استدامة التمويل، مما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستقرة.

و لعل من الضروري اليوم التسريع باستكمال الصيغة الأولية لمخطط التنمية 2026-2030 أو على الأقل ضبط ملامحه الكبرى، حتى لا تنفصل أولويات التخطيط التنموي عن الخيارات المالية التي سيتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2026.

إن الإطار المرجعي لأي سياسة مالية متوازنة ينبغي أن ينبني على رؤية واضحة المعالم، تترجم في برامج ومشاريع تتماشى مع منوال تنموي ، وإذا كانت الميزانيات السابقة تُنتقد أحيانًا لانفصالها عن أهداف تنموية فعلية، فإن الفرصة ما تزال قائمة لتجاوز هذا الإشكال من خلال التلازم في الإعداد بين الوثيقتين، بما يضمن التكامل في الرؤية والنجاعة في الإنجاز.

و يُعدّ تحقيق التلازم بين إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 ومخطط التنمية 2026-2030 تحدّياً بالغ الأهمية، لكنه ليس خالياً من الصعوبات، فمن أبرز التحديات التي تعيق هذا التناسق غياب التمويلات الضرورية الى جانب ضعف التنسيق أحياناً بين الهياكل الحكومية المعنية بالمالية والتخطيط، و ما تتطلبه عملية إعداد المخطط من مشاورات قطاعية وجهوية معمّقة، تستغرق وقتاً ولا تتماشى دوماً مع الأجندة الزمنية الصارمة لإعداد قانون المالية. كما أن تعدّد الأولويات والضغوطات الاقتصادية والاجتماعية قد يُفضي إلى تقديم حلول ظرفية في قانون المالية بدل ترجمة خيارات استراتيجية بعيدة المدى.

لكن رغم هذه التحديات، فإن الحاجة إلى تجاوزها تبدو ملحة أكثر من أي وقت مضى. فاقتصاد مثقل بالمديونية وبنسب نمو ضعيفة لا يمكن إنعاشه من خلال موازنات معزولة عن التخطيط. المطلوب اليوم إرادة سياسية واضحة لفرض نسق عمل منسجم بين الوزارات، واعتماد روزنامة تنطلق من المخطط كمرجع، ليُبنى عليه قانون المالية لا العكس.

وفي هذا السياق، تلوح فرصة تاريخية أمام تونس: أن تجعل من الإعداد المتزامن لمخطط التنمية وقانون المالية مناسبة لترسيخ تقاليد جديدة في الحوكمة، تؤسس لتناسق السياسات العمومية ووضوح التوجهات الكبرى. إنها فرصة لإرساء قاعدة صلبة لانطلاقة اقتصادية متماسكة، تؤمن الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة استشراف الحلول وتحقيق النمو المرجو.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

اشغال الندوة الإقليمية الخامسة حول "الإدماج الاقتصادي للمرأة وتحقيق التنمية في أفق 2030 " بزغوان:

الإدماج الاقتصادي للمرأة لتحقيق تنمية شاملة

محمد الدريدي

احتضنت مدينة زغوان، يوم الجمعة المنقضي فعاليات الندوة الإقليمية الخامسة حول " الإدماج الاقتصادي للمرأة وتحقيق التنمية في أفق 2030 "وذلك بإشراف وجدان عياد المكلفة بتسيير الإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة رفقة والي زغوان كريم البرنجي وبمشاركة الإطارات والهياكل الجهوية ذات الصلة وبحضور مكثف للعنصر النسائي بالإقليم الثاني الذي يضم ولايات تونس الكبرى ونابل وزغوان

وأفادت وجدان عياد في افتتاح الندوة أن تونس تحتل المرتبة الأولى عالميا في عدد الطالبات الدارسات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بنسبة تجاوزت 43 بالمائة والثانية في النساء الحاصلات على شهادات عليا في هذه الاختصاصات وفق إحصائيات منظمة اليونسكو. كما تحتل المرأة التونسية وطنيا مراتب متقدمة في التمدرس بنسبة 83 بالمائة وتواجدها بالجامعات بنسبة تفوق 70 بالمائة إلى جانب حضورها المكثف في المناصب العليا بالدولة.

وأبرزت عياد أن الدولة أولت اهتماما خاصا بتشجيع ريادة الأعمال النسائية والاستثمار الموجه للمرأة الذي سيتعزز بالشراكة الفاعلة بين نساء الإقليم الثاني الذي يتميز بتنوع منتوجاته وثراء مخزونه الاقتصادي مؤكدة أن الإدماج الاقتصادي للمرأة يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق تنمية شاملة في أفق 2030.

وذكر والي زغوان أن محور الندوة ليس مجرد عنوان بل هو رهان استراتيجي وطني يعكس إرادة الدولة في تعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية من خلال الموازنة بين توجهات وزارة المرأة والمقترحات التأليفية للمجالس الجهوية والإقليمية والمجلس الوطني المدرجة ضمن مشاريع المخطط التنموي 2026ـ2030 .

وتضمنت الندوة عرضا لقصص نجاح نساء و فتيات كسبن رهان الريادة في المجال الاقتصادي من خلال تقديم المشاريع النوعية التي تم إحداثها بمختلف جهات الإقليم بالإضافة إلى تقديم 4 محاضرات حول المكتسبات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة التونسية، والخارطة التنموية بولاية زغوان مخزون لدعم الاستثمار لفائدة المراة، وبرامج المساندة لتعزيز المبادرة الخاصة لدى المرأة، وسلاسل القيمة رافعة اقتصادية لإدماج المرأة إقليميا.

توزر

استكمال أشغال التطهير و التدخل لصرف مياه "بحيرة" زنقة الكوشة

في متابعة اليوم المحلي التنموي بمعتمدية دقاش قام شاهين الزريبي، والي توزر، بزيارة ميدانية للوقوف على أهم النقاط بمختلف العمادات.

لتهيئة المسلك السياحي بحي الواحة تم الإذن بإعداد برنامج تدخل يحتوي على جميع العناصر من تشجير و تنوير عمومي وتبليط ووضع كراسي وغيرها في القريب العاجل. أما بخصوص وضعية "بحيرة" زنقة الكوشة فقد تم الاتفاق على تركيز قنوات لنقل مياه الأمطار إلى الواحة و استكمال بقية أشغال إعادة شبكة التطهير بالحي والأذن لمصالح الإدارة الجهوية للتجهيز بإعداد برنامج تدخل وتتعهد مصالح الولاية بتمويله. وفي سبع آبار تم الإذن بربط ملعب الزرقان بالماء والكهرباء، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لربط ملعب الحي بالمحاسن بمرفقي الماء والكهرباء.

وأثناء زيارة مجمع التنمية الفلاحية تزراريت أذن السيد الوالي بالتدخل العاجل بصيانة البئر ومتابعة وضعية المجمعين من حيث التسيير والمديونية.

كما تم الإذن بإنجاز أشغال بمجمع التنمية الفلاحية دغومس وذلك ببرمجة بئر تعويضية بالواحة الجبلية وتعهد المجمع بالانخراط في جدولة الديون.

محمد المبروك السلامي

زغوان:

افتتاح فعاليات الدورة 38 للمهرجان الصيفي بفضاء معبد المياه

محمد

عاش أهالي مدينة زغوان والمناطق المجاورة لها ليلة الجمعة على وقع الدورة 38 للمهرجان الصيفي التي أشرف على افتتاحها الوالي كريم البرنجي رفقة المندوب الجهوي للشؤون الثقافية بشير التواتي بفضاء معبد المياه وسط حضور جماهيري غفير من مختلف الفئات العمرية رسم مع الفنان نضال اليحياوي بأغانيه التراثية لوحة فنية رائعة رقص على إيقاعها الحاضرون وتردد صداها على سفوح جبل زغوان.

وأبرز المندوب الجهوي للشؤون الثقافية أن المهرجان الصيفي بزغوان الذي سيتواصل إلى غاية 14 من هذا الشهر يتضمن عروضا مميزة تجمع بين السهرات الموسيقية والمسرحية والعروض التنشيطية تؤثثها وجوه فنية بارزة على غرار أسماء بن أحمد وسماح الدشراوي وغازي العيادي الذي سيحيي حفل الاختتام.

وأشار التواتي إلى أن ولاية زغوان بكافة مناطقها تشهد هذه الصائفة زخما ثقافيا ملحوظا تؤثثه 8 مهرجانات رئيسية انطلقت بمهرجان الخرجة بالزريبة وتختتم بمهرجان الفسيفساء ببئر مشارقة يتوسطهما المهرجان تيبوربوماجوس بالفحص والمهرجانات الصيفية بكل من زغوان والناظور والمقرن ومهرجان الأغنية البدوية بصواف ومهرجان المياه المعدنية بجبل الوسط.

وتضم هذه المهرجانات 59 عرضا متنوعا تجمع بين 32 عرضا موسيقيا و15 عرضا مسرحيا و5 عروض تنشيطية إضافة إلى عروض فنية ورياضية أخرى. وسيكون للشباب موعد مغني " الراب " بلطي الذي سيحيي حفلا فنيا ساهرا ضمن فعاليات المهرجان الصيفي بالناظور.

Ooredoo Privilèges

تجربة رقمية جديدة لتعزيز القوة الشرائية للحرفاء

في إطار استراتيجيتها الرامية إلى إثراء حياة مشتركيها اليومية ودعم قوتهم الشرائية، تعلن Ooredoo تونس بفخرعن إطلاق "Ooredoo Privilèges"،الخدمة الرقمية الحصرية الجديدة المتوفرة ابتداءً من اليوم على تطبيق My Ooredoo.

تم تطوير هذا البرنامج المبتكر بالتعاون مع الشركة الناشئة التونسيةClub Privilèges، ويوفر لمشتركي Ooredoo وصولاً دائماً إلى تخفيضات ومزايا في أكثرمن 1200 محل وعلامة تجارية في جميع أنحاء تونس. سواء للتسوق، أوتناول الطعام، أو الرفاهية، أوالسفر، أوالترفيه، فإن Ooredoo Privilèges يمنح قيمة حقيقية وفورية من خلال عملية بسيطة من ثلاث خطوات.

بفضل شبكته الواسعة من الشركاء، واندماجه الكامل في تطبيقMy Ooredoo ، وتجربته الرقمية 100%، تم تصميمOoredoo Privilèges ليكون رفيقاً عملياً وموثوقاً في حياة الحرفاء اليومية، يجمع بين السهولة، والتنوع، وتوفيرالمال الملموس.

وقال سونيل ميشرا، المدير التنفيذي للتسويق في Ooredoo تونس:«إنOoredoo Privilèges ليس مجرد برنامج ولاء، بل هو بوابة للقيمة اليومية وتجسيد لوعدنا بالبقاء إلى جانب حرفائنا في حياتهم اليومية. ومن خلال شراكتنا مع شركة ناشئة تونسية، نحن ندعم الابتكار وريادة الأعمال، ونقدم خدمة بسيطة، رقمية، ومجزية منذ اليوم الأول.»

Ooredoo Privilèges هو مثال آخر على مهمة Ooredoo لتكون في قلب حياة الحرفاء رقمياً وبطريقة فعّالة.

بعد التلميح و التصريح

اتحاد الشغل يواجه مرحلة جديدة

صابر الحرشاني

حمـــل خطاب رئيـــس الجمهورية قيس سعيد الأخير بخصوص الاتحاد العام التونسي للشغل إشارات مباشرة إلى ملامـــح المرحلة المقبلـــة التي من المتوقع أن تسلكها السلطة التنفيذية في تعاطيها مع هذا الملف.

و برزت في كلمة رئيس الجمهورية خلال لقائه الاخير برئيســـة الحكومة ســـارة الزعفراني الزنزري رســـائل واضحة تتجاوز قراءة اللحظة الراهنة إلى رسم خطوط تحرك قادمة.

وفي مســـتهل حديثه، أقر ســـعيد بـــأن المحتجين أمام مقـــر الاتحاد لم تكن لهـــم نية الاعتـــداء أو الاقتحام، نافيا التشـــبيه بما جرى سنة 2012، وهو ما يعد تثبيتـــا لرواية مغايرة لما روجته قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل ، ويوحي بموقف ضمني يميز بين التحـــركات الميدانية الأخيرة وبين الاعتداءات السابقة، الأمر الذي يمكن قراءته كمؤشر عـــلى رغبة الرئيس في إعادة ضبط العلاقة مع الاتحاد ضمن معادلة جديدة.

رسائل مباشرة إلى الاتحاد

و في كلمته، وجّه رئيس الجمهورية إشارات مباشرة إلى قيادة الاتحاد العام للشغل، مؤكدا أن المنظمة ليست بمنأى عن المحاســـبة وأن القانون سيطبق على الجميع دون استثناء، مستحضرا رموزا من تاريخ الحركة النقابية مثل محمد علي الحامـــي والطاهر الحداد وفرحات حشـــاد، في مقارنة ضمنية بين ما اعتبره نقابة ملتزمة بالمصلحة الوطنية في الماضي وبين ما يراه ابتعادا عن هذه القيم اليوم.

و الملاحـــظ ان الانتقـــادات كانت مباشرة و متماهية مع الاراء الشعبية حيـــث شـــملت الانتقادات أســـلوب إدارة المنظمـــة مـــن خلال الإشـــارة إلى الاجتماعـــات في النـــزل والمطاعم الفاخرة مقابل إهمال الدفاع عن فئات اجتماعية واســـعة، وهـــو ما يعكس توجهه نحو محاســـبة مرتقبة لهذه القيادة عـــلى خياراتهـــا الاجتماعية والسياسية،كما حملت كلمته تلميحا إلى فتح ملفات مالية، مؤكدا أن الشعب يطالب بالمحاســـبة العادلة لاستعادة أمواليـــه كاملة، ما يشـــير إلى إمكانية إطـــلاق إجراءات قضائيـــة أو رقابية تســـتهدف ملفات مرتبطة بتســـيير المنظمة أو بعض هياكلها.

والى جانـــب التلويـــح بالاجراءات القانونيـــة خلصـــت كلمـــة رئيس الجمهورية في جـــزء منها إلى ابراز ما يصفه البعض بحياد المنظمة الشغيلة عن دورهـــا الرئيسي ما يتيح نوعا من التعبئة الشعبية لقرارات مرتقبة على الارجح، حيث تضمنـــت كلمة رئيس الجمهورية ايضـــا تأكيدا على التزامه بحقوق العمال والعاطلين عن العمل، معتبرا أن حرصه عـــلى هذه الحقوق يفوق حرص كثيرين اخرين يتاجرون بتلك الحقوق.

ومن خلال اســـتحضار شخصيات تاريخية مثل الطاهر الحداد وفرحات حشـــاد، ربـــط الرئيس بـــين البعد الاجتماعـــي للحركـــة النقابية وبين المـــشروع الوطنـــي الذي يســـعى إلى ترســـيخه، في إشـــارة إلى أن أي عمل نقابي يجب أن يظل في إطار المصلحة الوطنيـــة لا المصالـــح الفئويـــة أو السياسية الضيقة.

فتح ملفات المحاسبة

و من بين أهم النقـــاط التي برزت في كلمة الرئيس قيس ســـعيد إعلانه أن هناك ملفات لابـــد أن تفتح، وهو تصريح يتجاوز الإطـــار الخطابي إلى الإشارة لمرحلة عمل ميداني قد تشمل تحقيقات قضائية أو مالية.

ويتناغم هذا التوجه مع سياســـته المعلنـــة منـــذ 25 جويليـــة 2021 في مكافحـــة الفســـاد وتوســـيع دائرة المحاســـبة لتشـــمل كل من يشتبه في تجـــاوزه للقانون، ومـــن المرجح أن تشمل هذه الإجراءات مراجعة ملفات ماليـــة أو عقاريـــة أو إدارية تخص الاتحـــاد أو قيادات ســـابقة وحالية، وربما التوسع نحو قطاعات أخرى لها ارتباط بالمنظمة، حيث ان الحديث عن اســـتعادة "كل أموال الشعب" يوحي بعملية تدقيق واســـعة قد لا تقتصر على ملف الاتحاد بل تمتد إلى مؤسسات وشخصيات مرتبطة به، في إطار إعادة رســـم موازين القوى داخل المشـــهد النقابي والاجتماعي.

إعادة صياغة العلاقة

واوحت كلمة رئيـــس الجمهورية بأن صفحة جديدة قد فُتحت في علاقة الدولة بالاتحاد، عنوانها الرئيسي هو خضوع الجميع للقانـــون وضرورة أن يكـــون العمل النقابـــي في خدمة الصالح العام، واذا مـــا اردنا ترجمة ذلـــك الى اجراءات عمليـــة فيمكن ان يهم إعـــادة النظر في الامتيـــازات أو الاتفاقيـــات الســـابقة التي حصلت عليهـــا المنظمة، وربمـــا إعادة ضبط الإطار القانوني المنظم للعمل النقابي بما يضمن شـــفافية أكبر في التسيير وتمثيلية أوسع للقواعد العمالية، كما أن انتقاده لاجتماعات النزل والمطاعم الفاخرة يمكن أن يكون تمهيدا لفرض ضوابط على نفقات المنظمة أو إلزامها بالكشف عن مصادر تمويلها وطريقة صرفها.

ومن خلال الربـــط بين تصريحات الرئيس قيس سعيد ومجمل سياسته خلال السنوات الأخيرة، يمكن استنتاج أن المرحلة المقبلة قد تشهد سلسلة من الإجراءات التنفيذية في علاقة بالاتحاد، منها إطـــلاق تدقيق مـــالي وإداري في هياكل المنظمة، ودفعها نحو مراجعة أولوياتها الاجتماعية، وإعادة تركيزها على الملفات العمالية الأساسية.

كمـــا قد تشـــمل هذه الإجـــراءات تفعيل المتابعة القضائية في حال ثبوت مخالفات أو تجـــاوزات، بالتوازي مع طرح إصلاحات تشريعية تعيد ضبط العلاقة بين الدولة والمنظمات النقابية، وقد يتزامن ذلك مع مبادرات حكومية لتحســـين أوضاع الفئات المهمشة، و اصدار مرســـوم يتعلـــق بانتداب من طالت بطالتهم بهدف تقليص المساحة الاجتماعية التي يتحرك فيها الاتحاد، وتعزيز حضور الدولة كفاعل أساسي في المشهد الاجتماعي.

و لم يغب البعد السياسي عن كلمة ســـعيد، إذ حملت اتهامـــات مبطنة لبعض الأطـــراف في الداخل والخارج بالسعي إلى تأجيج الأوضاع والتشكيك في مســـار الدولة، حيث أن هذا الاتهام يعكـــس إدراكا بأن ملـــف الاتحاد لا ينفصـــل عن صراعات أوســـع داخل المشهد الســـياسي، وأن إعادة صياغة العلاقة معه جزء من معركة أوســـع لإعادة ترتيب مراكـــز النفوذ، كما أن رفضه توصيف المحتجين كـ"منتسبين زورا لمسار 25 جويلية" يحمل رسالة إلى قواعـــده السياســـية بأنه هو من يحدد من ينتمي إلى هذا المســـار ومن يخرج عنه، ما يعـــزز موقعه كمحدد وحيد لشرعيـــة الفعل الســـياسي في المرحلة الراهنة.

واللافـــت ايضا في خطـــاب الرئيس قيس سعيد هو الحضور المكثف للرموز التاريخية للحركة النقابية والوطنية، من محمـــد علي الحامـــي إلى فرحات حشـــاد، وهو استدعاء يوظف للتأكيد على أن العمل النقابي الحقيقي يجب أن يكون متجذرا في المشروع الوطني لا منفصلا عنه و يؤكد أن الفصل بيّن بين الاتحاد كمنظمة تاريخية عريقة و بين الاتحاد بما هو المكتب التنفيذي الحالي.

دعم الناموسية مشروط بالوضعية الجبائية:

خطوة إصلاحية أم عبء إضافي على منتجي التمور؟

محمد مبروك السلامي

في سابقة هي الأولى من نوعها، أعلنت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن اعتماد شرط جديد للانتفاع بالدعم العمومي لشباك الناموسية المخصّصة لحماية صابة التمور لموسم 2025. ويشترط المنشور عدد 68 المؤرخ في 4 جويلية 2025، تسوية الوضعية الجبائية بالنسبة لمنتجي التمور، والمصدرين، والهياكل المهنية الناشطة في المجال، للتمتع بمساهمات الدولة ضمن تدخلات صندوق النهوض بجودة التمور

ويأتي هذا الإجراء في إطار مساعي الدولة لتنظيم الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، عبر ربطه بالتصريح الجبائي الذي يعكس جدية المنتفعين وانخراطهم في المنظومة الرسمية. وفي هذا السياق، يتوجب على الفلاح أو الهيكل المهني الراغب في الانتفاع بالدعم التوجه إلى القباضة المالية الراجعة له بالنظر، وتقديم بطاقة تعريفه الوطنية لطلب إحدى الوثيقتين: شهادة في الوضعية الجبائية، أو شهادة في عدم وجود ديون جبائية.

وتُمنح هذه الشهادة للفلاحين الذين لا يملكون ديونًا جبائية، خاصة من مداخيلهم الفلاحية، أو لأولئك غير المطالبين بالأداء في حال كانوا ضمن النظام الجبائي المعفى. أما من لديهم معرّف جبائي وتترتب عليهم ديون، فهم مطالبون بتسويتها لدى مصالح الأداءات قبل استخراج الشهادة المطلوبة.

ووفق بلاغ صادر عن المجمع المهني المشترك للتمور، تم تحديد فترة تقديم المطالب من 28 جويلية إلى غاية 30 سبتمبر 2025. كما تم ضبط أسعار بيع شباك الناموسية المدعّمة بـ 1150 مليم للوحدة بالنسبة للهياكل المهنية، و1180 مليم للفلاحين والمصدرين. إلى جانب ذلك، تتوفّر مادة البلاستيك الواقية بسعر 7000 مليم للكيلوغرام للهياكل، و7200 مليم للفلاحين والمصدرين.

وتتزامن هذه الإجراءات الإدارية مع استعدادات ميدانية مكثفة تشهدها واحات الجنوب التونسي، خصوصًا في ولايتي قبلي وتوزر، حيث انطلقت عمليات الحماية استعدادًا لموسم يُتوقع أن يكون واعدًا. وتشمل هذه العمليات تدلية العراجين وربطها بالجريد الأخضر، وقص الجريد المتيبس لتسهيل التغليف، إلى جانب التحضير لتلبيس العراجين بشباك الناموسية والبلاستيك

لكن، ورغم هذه الديناميكية، لا تخلو التحضيرات من صعوبات؛ إذ يواجه الفلاحون ارتفاعًا ملحوظًا في كلفة العمليات التي تتراوح بين 10 و15 دينارًا للنخلة الواحدة، إلى جانب النقص المتزايد في اليد العاملة المؤهلة، ما يرفع من حجم التحديات المطروحة على القطاع في هذا التوقيت الحاسم

في المقابل، يحمل الموسم مؤشرات إيجابية تعزز آمال الفلاحين، أبرزها غياب إصابات آفة "السداية" أو عنكبوتة الغبار لأول مرة منذ سنوات. وهو ما يعني تخفيفًا في الأعباء المالية المرتبطة بمصاريف المداواة الكيميائية، التي لطالما أثقلت كاهل المنتجين في السنوات الماضية.

وتشير المعطيات الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة إلى أن الإنتاج الوطني من التمور لسنة 2025 يُقدّر بنحو 347 ألف طن، مسجلاً تراجعًا بنسبة 10.7٪ مقارنة بسنة 2024. من هذه الكمية، يُتوقع أن تمثل دقلة النور 293.3 ألف طن، تتوزع أساسًا بين 250.3 ألف طن في ولاية قبلي، و62.3 ألف طن في ولاية توزر.

غير أن هذه الأرقام، رغم أهميتها، لم تمنع من تصاعد الدعوات في صفوف الفلاحين لمراجعة أسعار بيع التمور، بما ينسجم مع جودة المنتوج المنتظرة وحجم المجهودات المبذولة لحماية الصابة، في ظل ارتفاع التكاليف وتراجع هامش الربح.

وتدعم هذه المطالب الأرقام المتوفرة حول تدخل الدولة، حيث أُعلن عن توفير 5 ملايين وحدة ناموسية على المستوى الوطني، إلى جانب تخصيص 80 طنًا من مادة البلاستيك لولاية قبلي تحديدًا، نظراً لكثافة الإنتاج فيها وأهمية القطاع في الدورة الاقتصادية للجهة.

في خضم هذه التطورات، لا يزال الجدل قائمًا حول مدى وجاهة هذا الإجراء الجديد. ففي حين تراه الوزارة خطوة إصلاحية تعزز الشفافية والعدالة الجبائية، يعتبره بعض الفلاحين عبئًا إداريًا وماليًا إضافيًا في ظرف اقتصادي دقيق، يقتضي دعمًا مباشرًا لا مشروطًا. وبين هذا الرأي وذاك، يبقى السؤال مفتوحًا:هل يُعد هذا القرار خطوة نحو الحوكمة الرشيدة وضبط الدعم العمومي؟ أم أنه يُعمّق أزمة الفلاح ويقوّض فرصه في مجابهة موسمه الإنتاجي بأريحية؟

في زيارة وفد منها الى كونكت الدولية

شركة الشارقة الإماراتية لإدارة الأصول تبحث فرص الاستثمار في تونس

في إطار سعيها المتواصل إلى توطيد علاقات التعاون الدولي وجذب الاستثمارات الخارجية، حل بمقر كونكتالدولية وفد من شركة الشارقة لإدارة الأصول التي تمثل الذراع الاستثمارية لإمارة الشارقة وضم الوفد عددا من الفاعلين والخبراء في مجال الاستثمار برئاسة السيد وليد الصايغ الرئيس التنفيذي للشركةلبحث آفاق الاستثمار في تونس.والتقى الوفد مع السيد طارق الشريف، رئيس كونكت الدولية

بحضورالسيدة حسن الوجود بن مصطفى، نائبة رئيس كونكتومجموعة من أعضاء المكتب التنفيذيلمنظمة الأعراف التونسية وممثلين عن المجمع المهني للوكالات العقارية.

وقد شكّل هذا اللقاء فرصة متميزة لعرض الإمكانيات الواعدة التي تزخر بها تونس، ولا سيما في قطاع العقارات، وللتباحث حول سبل خلق شراكات استراتيجية بين رجال الأعمال في البلدين.

كما تطرق الحوار إلى مناخ الأعمال في تونس، والحوافز المتوفرة للمستثمرين، إضافة إلى التجارب الناجحة التي تعكس الديناميكية الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

واكد رئيس كونكت الدولية لضيوفه ان تونس، بفضل موقعها الجغرافي المتميز، ومواردها البشرية ذات الكفاءة العاليةوإطارها القانوني المحفز، أكدت مكانتها كوجهة جاذبة للاستثمار والشراكات الواعدة.

الطماطم الفصلية في تونس

صابة قياسية وارتفاع كلفة الإنتاج تغضب الفلاحين

جلال العرفاوي

تبلغ مساحات الطماطم الفصلية في تونس بالنسبة إلى الموسم الحالي 2025 حوالي 13 ألف هكتار أي بزيادة 2000 هكتار عن السنة الماضية وتستأثر 4 ولايات بإنتاج هذه المادة وهي نابل والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد بالنصيب الأوفر من المساحات.

زيادة بـ 10 %المساحات المزروعة

على خلاف المواسم الماضية حين واجه قطاع الطماطم الفصلية في تونس أزمة جفاف غير مسبوقة ازدادت تأثيراتها خلال الموسم الفلاحي 2022 / 2023 حيث عرفت كميات الأمطار المسجلة نقصا فادحا مما أدى إلى تراجع كبير لمخزونات السدود وخاصة بجهة الوطن القبلي والتي انحصرت نسبة امتلاءها عند حدود 8 % وطبيعي أن تتأثر زراعة الطماطم الفصلية التي يعتبرها المختصون من أكثر المنتجات الفلاحية استهلاكا للماء على مستوى الإنتاج والتصنيع ، شهد موسم 2024 / 2025 تحسنا كبيرا على مستوى كميات الأمطار السنوية مما عجل بارتفاع في المساحات المزروعة وإقبالا كبيرا من الفلاحين على تعاطي هذا النشاط لتناهز 13 ألف هكتار مقابل 11 ألف خلال الموسم الماضي وهو ما يمثل زيادة بـ 10 %.

إنتاج بحوالي 950 ألف طن

على الرغم من تراجع إنتاج الطماطم الفصلية بولاية سيدي بوزيد فإن الجهة مازالت تحتل المراتب الأولى على المستوى الوطني بعد ولايتي نابل والقيروان . وحسب أرقام دائرة الإنتاج النباتي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسيدي بوزيد فإن تقديرات إنتاج الطماطم المعدة للتحويل خلال الموسم الحالي بالجهة سيكون في حدود 60 ألف طن وذلك بعد زراعة مساحة 735 هكتارا لهذه المادة الغذائيةحيث شهدت المساحات توسعا لتشمل مناطق جديدة بكل من معتمدياتبئر الحفي وسيدي بوزيد الغربية وسبالة أولاد عسكر . كما عرف موسم جني الطماطم الفصلية بولاية القصرين خلال الموسم الفلاحي 2025-2024 قفزة نوعية من حيث الإنتاج والمساحات المزروعة .

وتتصدر معتمدية سبيطلة ترتيب المعتمديات المنتجة للطماطم الفصلية بمساحة تبلغ حوالي 1000 هكتار . وشهدت ولاية قفصة بدورها صابة معتبرة من الطماطم الفصلية المعدة للتحويل بما يقدر بـ63 ألف طن مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنة الماضية التي لم يتجاوز فيها الإنتاج 50 ألف طن . وبلغت المساحة الجملية المزروعة بالطماطم 630 هكتارا، استحوذت منها معتمديتي سيدي عيش وقفصة الشمالية على حوالي 90% من الإنتاج ، في حين تتوزع بقية المساحات بين معتمدياتالسندوزانوش وبلخير وقفصة الجنوبية. وتشير التوقعات إلى أن إجمالي إنتاج الطماطم الفصلية بتونس لهذا الموسم سيبلغ 950 ألف طن مقابل 850 ألف طن خلال موسم 2024 أي بزيادة 100 ألف طن.

مرض " الميلديو " يفتك بالمحاصيل

بالرغم من الارتفاع المسجل على مستوى المساحات المزروعة وملاءمة العوامل المناخية من حيث ازدياد كميات الأمطار السنوية بأغلب مناطق إنتاج الطماطم الفصلية ، إلا أن عديد الصعوبات رافقت صابة الطماطم لهذا الموسم . حيث أن التقلبات المناخية التي شهدتها تونس خلال فترة نمو المزروعات وتحديدا منذ شهر مارس الماضي والمتمثلة في تواتر نزول الأمطار مع الاعتدال النسبي في درجات الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة تسببت في ظهور مرض " الميلديو " وانتشاره بمساحات كبيرة من حقول الطماطم مما أثر على المردودية وعلى حجم الصابة.

غياب عقود إنتاج نموذجية

ارتفاع حجم صابة الطماطم الفصلية في تونس لا يحجب حقيقة تواصل ارتفاع كلفة الإنتاج من موسم إلى آخر بسبب غلاء المشاتل الموردة والأسمدة والمستلزمات الفلاحية وارتفاع ملوحة مياه الآبار وتؤكد الأرقام أن تكلفة الهكتار الواحد من الطماطم تصل إلى 17 ألف دينار. وتزداد الوضعية سوءا بعد أن أبقت وزارة الفلاحة على تسعيرة بيع الطماطم المعدة للتحويل عند سعر 220 مليما وهو سعر لا يغطي تكلفة الإنتاج ، في حين وأن تكلفة الكيلوغرام الواحد من الطماطم لدى الفلاحين تبلغ 292 مليما وقد تسبب ذلك في خسائر مضاعفة للفلاحين الذين تراكمت ديونهم لدى البنوك. وينضاف إلى ذلك عدة إشكاليات أخرى تتعلق أساسا بالغياب الكلي لعقود الإنتاج النموذجية بين المنتج والمصنع وغياب المجمعين القانونيين الذي يعملون طبقالكراس الشروط، وغياب التأطير في هياكل مهنية ومجامع فلاحية منظمةإلى جانب عدم وجود فضاءات تحفظ المنتوج من الضياع والتعفن بالنسبة لأصحاب مراكز تجميع الطماطم وتأخر أصحاب المصانع من خارج الولاية في رفع وقبول المنتوج في الوقت المناسب فضلا عن تدخل "السماسرة" بصفة عشوائية لقبول ورفع المنتوج بأسعار منخفضةومع بداية موسم جني الطماطم الفصلية المعدة للتحويل برزت كالعادة إشكاليات بيئية خطيرة نتيجة تصريف المياه الصناعية الملوثة في المحيط الطبيعي نتيجة عدم إنجاز منظومة معالجة للمياه الصناعية من قبل جل الصناعيين وغالبا ما ينتج عنها صرف مياه ملوثة غير مطابقة للمواصفات في مجاري الأودية وما يمثله ذلك من خطر على البيئة وصحة السكان وتزداد خطورة هذه التهديدات مع إمكانية تسرب المياه الملوثة الى المائدة المائية حيث أن تحويل 1 طن من الطماطم الطازجة يتطلب بدوره ما بين 1 و3 متر مكعب من الماء (بين 1000 و 3000 لتر من الماء) الذي يستعمل في غسل الطماطم وغسل مواقع الإنتاج بمياه الآبار الارتوازية التي تستخرج من المائدة المائية الجوفية العميقة .

في انتظار المصادقة عليها مطلع السنة

توتر بين نواب الشعب والمحليات حول مخططات التنمية

صابر الحرشاني

دخل المخطـــط التنمـــوي مرحلة النقاش في مســـتوى مجالس الأقاليم بمرافقـــة مـــن وزارة الاقتصـــاد والتخطيـــط، وظهرت في الأفق توترات بين نواب الشعب والمحليات بشأنه، في انتظار حسم سلطة الإشراف وتصويت الغرفة الثانية.

و أنهت المجالـــس المحلية ومجالس الجهات إعداد المخططـــات التنموية، وانطلقت منذ أيـــام الندوات الإقليمية التي تـــشرف عليهـــا وزارة الاقتصاد والتخطيط، وتهـــدف هذه الندوات إلى تأليف تقارير تنموية على مستوى كل إقليم، تمهيدا لإعداد مخططات تنموية إقليمية تستكمل بها المراحل القاعدية في إعداد مخطط التنمية 2026-2030.

وقد مثلت هـــذه المرحلـــة خطوة متقدمة ضمن مســـار التخطيط، بعد أن نظمت المحليات ورشات تشخيص تشـــاركي، وتبعتهـــا مراحل صياغة تقارير محلية ثم تقارير جهوية، وبعد تأليـــف المخططـــات الإقليمية، تتولى وزارة الاقتصـــاد والتخطيط صياغة مشروع المخطط الوطنـــي، وإحالته إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم، قصد مناقشـــته والمصادقـــة عليه في غضون جانفي أو فيفـــري القادمين على أقصى تقدير.

توترات بين النواب و اعضاء المحليات

و رافقـــت هـــذا المســـار توترات متزايدة في عدد من الجهات، بســـبب غياب التنســـيق بين نواب الشـــعب والمجالـــس المحلية، حيث عبّر عدد من نواب الشعب، وخاصة أعضاء الغرفة الأولى، عـــن رفضهم لما اعتبروه إقصاء ممنهجـــا من المســـار التنموي داخل محلياتهم، وأكدوا أن دورهم التمثيلي يخـــول لهم حضـــور مختلف مراحل الإعـــداد والمشـــاورة، خصوصا في ما يتعلق بالمشاريع التنموية ذات الطابع الجهوي والمحلي.

ومن جهـــة اخرى تمسّـــك أعضاء من المجالـــس المحلية بعـــدم إشراك نـــواب البرلمان في أعمالهـــم، واعتبروا أن القانـــون لم يمنحهـــم أي صفة داخل المجالس القاعدية، وأن التداول في الشـــأن التنمـــوي ينـــدرج ضمن صلاحيات نواب المحليات دون سواهم، في إطار سلسلة مؤسساتية تتدرج من المجلس المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالغرفة الثانية.

و تكشف العديد من التصريحات هنا و هناك أن العديد من المجالس المحلية قد امتنعت عـــن دعوة النواب لحضور الورشات أو الجلسات، مما زاد في حدّة التوتر، وولّد شـــعورا بالتهميش لدى بعض نواب الشـــعب، الذين لجؤوا إلى التراسل مع وزارة الإشراف للاستفسار حول غيابهم عن المسار، كما شهدت مواقع التواصل والفضاءات الجهوية نقاشـــات محتدمة، ووجّهت اتهامات متبادلة بين الطرفين، وسط دعوات إلى تحديد دقيق للأدوار والتمثيليات داخل المجالات المحلية.

ورأى بعـــض المتابعـــين أن غياب المجالـــس البلدية المنتخبة ســـاهم في تغذية هـــذا التوتر، ، مما دفع مختلف الأطراف إلى محاولة ســـد هذا الفراغ عـــبر فـــرض الحضور في المســـارات التنموية، وتوقّع بعـــض الفاعلين أن يساهم تركيز المجالس البلدية المنتخبة مستقبلا في تهدئة هذا الصراع، بعد أن يتضح المشهد التمثيلي وتُرسم الحدود بين المســـؤوليات المحليـــة والجهوية والوطنية، وتُستكمل هندسة السلطة المحلية بكامـــل هياكلها كما ضبطها الدستور والقانون الانتخابي.

مقاربة تصاعدية

ومـــن جهة اخرى واصلـــت وزارة الاقتصـــاد والتخطيـــط مرافقتهـــا للمجالس الجهوية والمحلية في مختلف مراحـــل الإعداد، وقدّمـــت دعما فنيا ولوجســـتيا، ووزعت أدلـــة مرجعية موحدة لضمان انسجام المنهجية، كما واكبت الندوات الإقليمية لتيسير الربط بين المقترحـــات المرفوعة من الجهات والتوجهات الوطنية الكبرى.

و تولت الـــوزارة متابعـــة تطابق المقترحـــات مع الخطـــط القطاعية والقدرات المالية المتاحة، ومن المنتظر أن تجمـــع المخرجـــات النهائية من الأقاليـــم، وتُعـــدّ مـــشروع المخطط الوطني، ثم تحيله على المجلس الوطني للجهات والأقاليم، باعتباره المؤسسة المخوّلة للتداول في المشـــاريع التنموية والمصادقة عليها.

و تطلبـــت مرحلة إعـــداد المخطط التنمـــوي مجهودا تنظيميـــا وعمليا واســـعا، وشـــهدت مشـــاركة آلاف المتدخلـــين في المحليـــات والجهـــات، وسُـــجّلت فيهـــا تفاوتـــات في الأداء والجاهزية، إلا أن العملية اســـتكملت مراحلها وفق الرزنامة المضبوطة، مما ســـمح بمرور المخططات إلى المستوى الإقليمي في الموعد المحدد.

ينتظر المتابعون من المجلس الوطني للجهات والأقاليـــم أن يضطلع بدوره كاملا في مناقشة المخطط، وأن يُجري التعديلات الضروريـــة وفق ما تتيحه صلاحياتـــه، ويأمل كثيرون أن تنطلق عمليـــة المصادقة في آجالهـــا، حتى يتســـنى للحكومـــة إدراج التوجهات العامـــة للمخطـــط ضمـــن قانون التخطيط الخماسي وبرمجة المشاريع الكبرى.

يبقى الرهان قائما على قدرة الدولة على التوفيـــق بين المطالـــب المحلية والقيود المالية التي تفرضها التوازنات المالية الكبرى، وعلى التفاعل الذكي مع المقترحات التي رفعتها الجهات، في ظل وضع اقتصادي دقيق ومناخ اجتماعي متقلب.

يعتمد نجاح المخطط على صدقيته وجدواه، وعـــلى كونه نتاجا لمســـار تشـــاركي حقيقي، كمـــا يتوقف على إرســـاء تناغـــم مؤسســـاتي يضمن التعاون بين النواب والمجالس المحلية، حيـــث يحمـــل المخطـــط التنموي في عمقه تعبيرا عن رؤية الدولة لمستقبل الجهات، وتجســـيدا للعدالة التنموية في توزيع الموارد والاســـتثمارات. لذلك، تبـــدو حاجة البلاد ماســـة إلى تجاوز النزاعات التمثيلية والانخراط في العمل الجدي، حتى يتحـــول هذا المخطط إلى أداة فعلية لتغيـــير الواقع التنموي في البلاد.

وفي انتظار ذلـــك، يتواصل النقاش داخل الجهات، وتتواصل المرافقة من ســـلطة الإشراف، ويترقّـــب الجميع محطة الحسم السياسي النهائي لهذا المخطط، الذي ســـيوجه الاســـتثمار العمومـــي خلال الســـنوات الخمس القادمة، ويحدد وجهة التنمية الوطنية في مرحلة دقيقة من تاريخ البلاد.

ناقشها مجلس وزاري

هل يدعم الدائنون مبادرة مقايضة الديون بالاستثمارات؟

صابر الحرشاني

تطرح مبادرة مقايضة الديون بالاستثمارات في المجالات المناخية فرصة حقيقية لتخفيف اعباء المديونية الخارجية، شريطة دعم الدائنون لها

وتزايدت الدعوات لإيجاد حلول مبتكرة لمعضلة الديون الخارجية في الدول النامية، وأطلقت مبادرات تسعى إلى تحويل الأعباء المالية إلى فرص تنموية، من بينها مبادرة مقايضة الديون بالاستثمارات، التي طرحتها لجنة الإسكوا وانخرطت فيها تونس رسميًا سنة 2025.

آلية المقايضة

و تمثّل مقايضة الديون بمشاريع تنموية أحد المسالك الجديدة للتمويل المبتكر، و يتيح هذا المسلك توجيه جزء من خدمة الدين الخارجي نحو استثمارات داخل الدولة المدينة، بما يلبّي حاجاتها الوطنية، ويحقق أهداف المناخ والتنمية المستدامة.

وتكمن الفكرة في اتفاق ثنائي بين الدولة المدينة والدولة الدائنة، بمقتضاه يقع تحويل الدفوعات المالية المرتبطة بالدين إلى تمويل مباشر لمشاريع محدّدة يتم إنجازها محليًا.

ويأتي هذا التمشي في سياق دولي معقّد، يشهد تضخما في الديون وتراجعا في قدرة الدول على السداد، حيث تواجه عدة بلدان عربية ارتفاعا حادًا في كلفة خدمة الدين، مما يستهلك مواردها العمومية، ويقوّض قدرتها على الاستثمار في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبنية التحتية.

وفي هذا الإطار، أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، كجزء من نهج جديد لتمويل التنمية. تهدف هذه الآلية إلى دعم الدول الأعضاء في مواجهة الضغوط المالية، وتمويل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، عبر شراكات مع الجهات الدائنة والمؤسسات المانحة.

وانطلقت هذه المبادرة في ديسمبر 2020، ضمن مؤتمر رفيع المستوى، وشهدت انخراطا متزايدا من الحكومات العربية والمنظمات الأممية، وتبنّت الإسكوا منهجا تشاركيا في تطوير الآلية، حيث أنشأت لجنة استشارية، وأعدّت دراسات مرجعية، وحدّدت مؤشرات أداء لمتابعة تنفيذ المشاريع وتقييم نتائجها.

وترتكز هذه المبادرة على عدد من المبادئ، منها احترام السيادة الوطنية، وضمان اتّساق المشاريع مع المخططات التنموية للدول، واعتماد إطار شفاف يحدد الأولويات الوطنية، ويضمن الرقابة على التنفيذ، ويقيس الأثر المباشر على السكان والبيئة والاقتصاد.

وانخرطت تونس في هذه المبادرة، ونظّمت عدّة اجتماعات فنية مع خبراء الإسكوا، وصاغت برنامجا نموذجيا لمقايضة جزء من ديونها الثنائية مقابل استثمارات في مشاريع خضراء وتنموية، وتمّ تخصيص مجلس وزاري مضيق في 5 أوت الجاري للنظر في مقترحات المبادرة وتحديد آليات تنفيذها.

ربط البرامج بمخطط التنمية

وأشرفت رئيسة الحكومة التونسية على هذا المجلس، واعتبرت أن مبادرة الإسكوا تُمثّل فرصة لتعزيز الاستدامة المالية والاستثمار في مجالات حيوية، منها الأمن المائي، والطاقة المتجددة، والتصرّف في مياه الصرف الصحي، وحماية الشريط الساحلي، والإصلاح البيئي للغابات.

واستعرض المجلس قائمة أولى للمشاريع المقترحة، نابعة من المقاربات المحلية والجهوية والإقليمية، في إطار إعداد مخطط التنمية للفترة 2026-2030. تندرج هذه المشاريع ضمن رؤية الدولة لمجابهة التحديات المناخية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الهشة.

وشملت مؤشرات الأداء التي وقع اعتمادها سبعة أهداف رئيسية، منها تحسين التزود بالمياه النظيفة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 35 بالمائة من مزيج الطاقة الوطني بحلول سنة 2030، ورفع مستوى عيش الفئات الفقيرة، وتوفير فرص عمل، وتقليص التفاوت بين الجهات.

وينتظر أن تنطلق تونس في مفاوضات ثنائية مع الدول الدائنة، قصد إبرام اتفاقات المقايضة قبل موفى سنة 2025، تمهيدا للشروع في تنفيذ المشاريع المعتمدة. ويُعوّل على هذه العملية لتخفيف عبء الدين الخارجي، دون المساس بالاستقرار المالي، ودون اللجوء إلى آليات تقليدية كإعادة الجدولة أو الإعفاء الكلي.

ورغم ما تحمله هذه المبادرة من وعود، يبقى السؤال المركزي قائما: هل يوافق الدائنون على مقايضة ديونهم باستثمارات؟ وهل تتوفّر لديهم الإرادة السياسية والمرونة المالية للانخراط في هذا النموذج؟

مبادرة طيبية و لكن....

و يبدو أن هذا القبول مشروط بعدة اعتبارات، أولها مدى جدوى المشاريع المقترحة، ومدى انسجامها مع أولويات الجهة الدائنة، خصوصا إذا كانت تربط مساعداتها بشروط جيوسياسية أو اقتصادية. يتطلب الأمر أيضا وجود مؤسسات تنفيذية قوية،

يشترط عدد من الدائنين توفر دراسات جدوى مفصّلة، ومؤشرات أداء دقيقة، ونظام رقابة مستقلّ، وهو ما سعت تونس إلى توفيره ضمن البرنامج النموذجي، عبر التنسيق مع الإسكوا، واعتماد المعايير الأممية في تقييم الأثر وقياس المردودية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل التمويل المناخي أحد أبرز مجالات الاهتمام لدى الدائنين الجدد، خاصّة الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، و يشهد العالم تحولا في منظومة التمويل، حيث باتت الاستثمارات الخضراء تحتل موقعا محوريا في السياسات الاقتصادية، ما يفتح الباب أمام قبول واسع لمثل هذه المبادرات، شريطة أن تستجيب للمعايير البيئية المعتمدة دوليا.

رغم ذلك، تعترض المبادرة جملة من التحديات، أبرزها المنافسة بين الدول النامية على الموارد المالية المناخية، وصعوبة تحقيق التوافق السريع مع كل الدائنين، واختلاف مستويات الاستعداد المؤسسي والإداري بين البلدان، حيث تواجه بعض الدول صعوبات في إعداد ملفات المشاريع، وفي التفاوض الفني والمالي، وهو ما قد يؤخّر تنفيذ الاتفاقات.

في المقابل، تمثل هذه المبادرة فرصة للدائنين أنفسهم لإعادة توجيه أموالهم نحو أهداف ذات أثر مزدوج، يخفّف من أعباء الديون، ويعزّز الاستقرار في المناطق النامية. تساهم المشاريع التنموية في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتقليص الهجرة غير النظامية، ودعم الاستقرار الإقليمي.

غرفة التجارة والصناعة بصفاقس تنظم بعثة أعمال إلى السعودية

تنظـــم غرفة التجارة والصناعـــة بصفاقس، خلال الفترة من 2 إلى 6 نوفمـــبر 2025، بعثة أعمال متعددة القطاعات إلى المملكة العربية السعودية.

ويتضمن برنامج البعثة، وفق بلاغ صادر مؤخرا عن الغرفة، سلســـلة من لقاءات الأعمال الثنائية لفائـــدة أعضاء وفد الغرفة الممثلـــين لقطاعات مختلفة مع نظرائهم الســـعوديين بمقر إتحاد غرف التجارة بالرياض، إضافة الى زيارات ميدانية ولقاءات مع عدد من الهياكل الإقتصادية السعودية.

كما ســـيكون لأعضاء الوفد زيارة إلى معرض البناء الســـعودي في دروته الخامســـة والثلاثين التي ستنعقد من 3 إلى 6 نوفمبر القادم، بمركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض.

ويعد معرض البناء الســـعودي، وفق نفس المصدر، أكبر تجمع دولي للمستثمرين التجاريين وصناع القرار وتجار وموزعي مواد البناء والإعمار وسائر المواد والخدمات ذات العلاقة بقطاع البناء والإعمار، في ظل توفر مشاريع ضخمة في هذا المجال بالمملكة العربية السعودية.

إطلاق حملات لجمع تبرّعات العودة المدرسيّة

أطلقت جمعية "معًـــا للمواطنة والتغيير" بداية من الأول من شـــهر أوت الجاري حملة تضامنية لجمع التبرعات اســـتعدادا للعودة المدرســـية لتتواصل إلى غاية يوم 15 سبتمبر المقبل. وأوضح رئيس الجمعية، محمـــد أولاد رحيلـــة، أن الحملة تهدف إلى جمع مختلف المســـتلزمات من أدوات ومحافظ وميدعات إلى جانب التبرعات المالية. وشـــدد أولاد رحيلة، على أن الهدف الأســـاسي يتمثل في الحدّ من الانقطاع المدرسي في المناطق النائية والحدودية والأحياء الشعبية.

ولفت إلى أن الجمعية تمكنت من إعادة 2000 تلميذ في 12 ولاية إلى مقاعد الدراسة بعد أن كان العدد في حدود 35 تلميذا فقط سنة 2020.

بدورها أطلقت جمعية "ابتســـامة للأعمال الخيرية" حملة "عاوني نقرى.. نكبر ونقرّي" من أجل توفير مستلزمات العودة المدرسية لفائدة أبناء العائلات المعوزة في مختلف جهات البلاد.

حملة توعوية في قمرت:

30% من السائقين يقودون سياراتهم تحت تأثير الكحول

نظم المرصد الوطني لســـلامة المرور يوم الســـبت الماضي حملة توعوية في منطقة قمرت للحدّ من ظاهرة القيادة تحت تأثير الكحول.

وأكدت رئيس مصلحة الاتصال المروري بالنيابة بالمرصد الوطني لسلامة المرور،سامية مسعود، أن 30% من السائقين يقودون سياراتهم تحت تأثير الكحول. وشددت مسعود على أن النسبة القانونية المسموح بها للسائقين العاديين لا تتجاوز 0.3 غرام/لتر، وصفر غرام/لتر بالنسبة للمهنيين.

وأوضحت أنه إذا ثبت تجاوز هذه النســـبة فإنه يتم إعلام النيابـــة العمومية وتطبيق القانون الذي ينص على تســـليط خطية مالية تتراوح بين 200 و500 دينار وعقوبة ســـجنية تصل إلى 6 أشهر أو العقوبتين معا إلى جانب سحب رخصة السياقة.

الإدارة العامة للأداءات:

يوم 15 أوت 2025 آخر أجل لإيداع التصريح الشهري بالنسبة للأشخاص الطبيعيين

أفـــادت الإدارة العامة للأداءات في الأجندة الجبائية الصادرة عنها مؤخرا، أن يوم 15 أوت 2025 يعد آخر أجل لإيداع التصريح الشهري بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.

وحدد يوم 20 أوت الجاري آخر أجل لإيداع التصريح الشهري بالنسبة للأشخاص المعنويين المنخرطين بمنظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد، ويوم 25 أوت آخر أجل لإيداع التصريح السنوي بالضريبة على الدخل بالنسبة للأشخاص الذين يحققون أرباح المستغلات الفلاحية والصيد البحري.

وســـيكون يوم 28 أوت من نفس الشـــهر، وفق نفس المصدر، آخر أجل لإيداع التصريح الشـــهري بالنسبة للأشخاص المعنويين من غير الخاضعين للتصريح ودفع الأداء عن بعد.

منظمة إرشاد المستهلك تدعو وزارة التربية إلى توحيد قوائم مستلزمات الأدوات المدرسية

دعا رئيس المنظمة التونســـية لإرشـــاد المســـتهلك لطفي الرياحي وزارة التربية إلى توحيد قوائم مســـتلزمات الأدوات المدرســـية على كامل تراب الجمهورية، بغاية ضمان تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ وتفادي أي شكل من أشكال التمييز بين المؤسسات التربوية. وذكر الرياحي، في هذا الصدد، أن العام الدراسي المنقضي قد شـــهد تفاوتا كبيرا في قوائم مستلزمات الأدوات المدرسية، فضلا عن إرتفاع غير مسبوق في الأسعار خاصة الكراس الفاخر وإختلافا كبيرا في أسعار الميدعة والمحفظة.

ولفت إلى فرض سياســـة الأمر الواقع من قبل التجار والتي تعود عليهم بأرباح مشطة، علاوة على تنامي ظاهرة الدروس الخصوصية بشـــكل أرهق ميزانية العائلات التونسية. وشدد رئيس المنظمة، في ذات الســـياق، على وجوب مراعاة القدرة الشرائية للمســـتهلك عند إعداد قوائم مستلزمات الأدوات المدرســـية، بما يخفف العبئ المالي على الأسر، وإعطاء الأولوية للمنتـــوج التونسي ضمن هذه القوائم بغاية دعم الإقتصاد الوطني وتحفيز المؤسســـات المحلية على تحسين النمو. وطالب الرياحي، بايجاد حلول ناجعة لظاهرة الدروس الخصوصيـــة من خلال تطبيق القانون وتوفير حصص دعم بالمدارس العمومية بأسعار رمزية، بما يضمن مبدأ المساوة في التعليم.

هيئة الاتصالات تتوقع بلوغ إجمالي رقم معاملات القطاع 1,9 مليار دينار

توقعت الهيئة الوطنية للإتصالات أن يبلـــغ اجمالي رقم معاملات قطاع الإتصالات في تونس، خلال النصف الأول من 2025،قرابة 1ر915 مليار دينار .

وأضافت الهيئة، في تقرير نشرته نهاية الاســـبوع الماضي حول تطور سوق الاتصالات خلال النصف الاول مـــن 2025، أن البيانـــات المالية المتعلقة بأداء شركات الاتصالات خـــلال الربع الثاني من العام الجاري تبقي تقديرية وان هذه المعطيات قابلة للتغيير بناء على عمليات التحيين التي تقدمها شركات الاتصالات.

وحقق سوق الاتصالات في تونس، الذي يقدم خدمات الهاتف القار والهاتف الجوال الى جانب خدمات أخرى من بينها الأنترنـــات الجوالة، خلال النصف الاول من ســـنة 2024 ، قرابة 1,929 مليار دينار مسجلا زيادة عن النتائج المحققة خلال النصف الأول من سنة 2023 والبالغة 1,835 مليار دينار.

وأشارت الهيئة الى ان قطاع الهاتف القار، سجل ارتفاعا خلال النصف الأول من 2025، على مستوى الاشـــتراكات المنزلية لكل 100 أسرة، ليصل الى 51,9 بالمائة مقابل 50,3 بالمائة ســـنة 2024 و 49,1 بالمائة سنة 2023.

وسجل عدد الإشـــتراكات في خدمة الانترنات المنزلية لكل 100 أسرة، ارتفاعا ليصل الى 50,1 بالمائة، خلال النصـــف الأول من 2025، مقابل 48,4 بالمئة خلال النصف الاول من 2024 و 47,4 بالمائة خلال النصف الأول من سنة 2023.

وتراجع عدد الاشـــتراكات بالهاتف الجوال، خلال النصف الأول من 2025، لكل 100 ساكن، بنسبة 122,1 بالمائة بعد ان كان في حدود 125,5 بالمائة خلال نفس الفترة من 2024 و عند مســـتوى 135,6 بالمائة خلال النصف الأول من 2023 وتقلص عدد الاشـــتراكات في أنترنـــات الهاتف الجوال لكل 100 ســـاكن، خلال النصف الأول من 2025، الى 89,3 بالمائة، من زهاء 91,5 بالمائة خلال النصف الأول من 2024 و 94 بالمائة خلال النصف الاول من 2023 .

وأرجعت الهيئة هذا التراجع المســـجل على مستوى عدد الاشتراكات بالهاتف الجوال الى عدة اسباب من بينها إلغاء اشتراك أحد مشغلي الشـــبكة الافتراضية للهاتف المحمول والذي توقف عن عن العمل منذ 2024 .

وأدى تحيين المعطيات لدى شركات الإتصالات في اطار تنفيذ القرار عدد 3 لســـنة 2024 الصادر عن الهيئة الوطنية للاتصالات والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الإتصالات عند الإشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم، في هذا التراجع.

جرجيس

جثة شاب في مكان مهجور

تعهدت الوحدات الامنية بجرجيس بفتح بحث اثر العثورعلى جثة شاب تحمل آثار عنف ملقاة في مكان مهجور بإحدى الاحياء. و قد تم رفع الجثة إلى المستشفى الجهوي لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة .

تونس

20 سجنا لتكفيري خطط لعمليات إرهابية

قررت هيئة الدائرة الجنائية المختصة في النظر في قضايا الإرهاب بمحكمة الاستئناف بتونس الحكم ب20 سنة سجنا في حق تكفيري خطط للقيام بعمليات ارهابية في قلب العاصمة باستعمال احزمة وعبوات ناسفة.

ووفق ملف القضية والأبحاث فإن المتهم كان يتبنى الفكر الجهادي التكفيري ويتواصل مع عدة عناصر إرهابية موالية لتنظيم داعش الإرهابي وقد مكنوه في إحدى المناسبات من فيديو لتعلم صناعة المتفجرات والأحزمة الناسفة وقد اقتنى مواد كيميائية واخرى متفجرة لصنع تلك المتفجرات ألا انه تم التفطن له ليتم القبض عليه وإفشال المخطط الإرهابي

وبتفتيش منزله تم حجز مواد أولية تستعمل في صناعة المتفجرات وكتب تحرض على الجهاد والقتل والتكفير.

تونس

القبض على مروج مخدرات

تمكن أعوان مركز الأمن الوطني بخزندار من القبض على شخص مصنف خطير وحجز كمية من المخدرات ومبالغ مالية متفاوتة بحوزته متأتية من تجارة المخدرات .

وبعرض هويته على الناظم الآلي تبين انه محل تفتيش لفائدة المحكمة الابتدائية بتونس من أجل ترويج المخدرات ومحكوم بالسجن لمدة 3 سنوات كما انه مفتش عنه لفائدة هياكل قضائية أخرى .وبعد استشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس أذنت بالاحتفاظ به

تونس

8 سنوات لمنفذ "براكاج" لطالبة

قضت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس بالحكم بـ8 سنوات سجنا في حق شاب نفذ براكاج مروعا لطالبة بعد أن ترصدها بالقرب من المركب الجامعي المنار ثم أشهر في وجهها سكينا وهددها بطعنها وافتك منها هاتفها الجوال وحقيبتها اليدوية ثم انهال عليها بالركل واللكم متسببا لها في أضرار على مستوى عينها .

ووفق ملف القضية فقد تبين أن المتهم من ذوي السوابق العدلية وهو محل تفتيش من أجل ارتكابه لاربعة اعتداءات مماثلة ارتكبها بالجبل الأحمر والمنار وباب الخضراء .

بنزرت

وفاة امرأة حامل في راس انجلة

توفيت امرأة تونسية حامل غرقًا بشاطئ راس إنجلة، من ولاية بنزرت. ورغم عديد المحاولات من المصطافين لإنقاذها، إلا أنّ التيارات البحرية القوية حالت دون ذلك.

وقد حاول أحد المواطنين بشجاعة التدخل في اللحظات الأخيرة، إلا أنّ المأساة كانت أسرع، لتنتهي الحادثة بفقدان روحين معا .

بنقردان

العثور على رضيع بمنطقة جبلية

عثر إطار ديني، يعمل بإحدى جوامع منطقة جميلة ببن قردان، على رضيع حديث الولادة أمام الجامع. فقام بأعلام الواعظ الديني المحلي والذي بدوره اعلم الوحدات الأمنية التي تحولت على عين المكان. وبعد استشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بمدنين تم توجيه الرضيع، وهو من جنس الذكور لم يتجاوز عمره 15 يوما، إلى قسم الأطفال بالمستشفى الجهوي ببنقردان وإتمام بقية الإجراءات المعمول بها كما تم إعلام مندوب حماية الطفولة بالجهة.

الزهروني

إيقاف 6 عناصر اجرامية مفتش عنها

تمكن اعوان مركز الأمن الوطني بالزهروني من محاصرة وايقاف 6 عناصر اجرامية خطيرة مفتش عنها لفائدة هياكل أمنية وقضائية ومحل اكثر من 20 منشور تفتيش روعوا المواطنين بالزهروني بالسلب باستعمال اسلحة بيضاء ونطر اغراضهم. وبعرضهم على المتضررين تعرفوا عليهم منذ الوهلة الاولى فتم الاحتفاظ بهم وتحرير محضر في الغرض قبل احالتهم على القضاء.

من جهة اخرى ولإعادة مسروقات إلى صاحبها تمكن أعوان مركز الأمن الوطني بالزهروني ، بعد القيام بتحريات دقيقة ،من مداهمة عدة منازل لمظنون فيهم و اعادة دراجة نارية وهاتف جوال الى صاحبها كانت عصابة اجرامية خطيرة قد افتكتهما منه خلال عودته من عمله ليلا الى منزله بجهة الزهروني بعد أن عنفوه والحقوا به اضرارا ثم لاذوا بالفرار .

وقد تم ادراج 3 أشخاص بالتفتيش وايقاف شاب على ذمة الابحاث .

تونس

20 سنة سجنا في حق مروج كوكايين

قضت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس بالحكم 20 سنة سجنا في حق ناقل سلع واثاث ينشط بين ايطاليا وتونس، على خلفية ضبطه بميناء حلق الوادى وبحوزته كميات من مخدر الكوكايين كان يخفيها باحكام داخل شاحنته.

ووفق ملف القضية فانه بعرض الشاحنة على جهاز السكانير تبين وجود اجسام غريبة في الابواب وبفتحها تم حجز حوالي 10 كلغ من مخدر الكوكايين كشفت الابحاث انه تم جلبها من ايطاليا .

تونس

بطاقة إيداع بالسجن في حق قاض معزول

أصدرت دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس بطاقة إيداع بالسجن في حق قاض معزول. وتتعلق بالقاضي تهم استغلال موظف عمومي لصفته لاستخلاص فائدة لاوجه لها لنفسه أو لغيره والإضرار بالادارة وغيرها من التهم، وذلك على ذمة قضية موقوف من أجلها كاتب بإحدى محاكم تونس الكبرى.

وكان قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بأريانة قد أصدر بطاقة إيداع بالسجن في حق كاتب محكمة يعمل باحدى محاكم تونس الكبرى وذلك من أجل تهم تتعلق بالارتشاء والاثراء غير المشروع وغيرها من التهم، وبتقدم التحقيقات شملت الأبحاث أشخاصا آخرين من بينهم قاض معزول، تقرر إحالته على أنظار دائرة الاتهام لدى محكمة الاستئناف بتونس بحالة فرار.

سكرة ..معركة بين م غنيي "الراب"

شهدت منطقة سكرة، من ولاية أريانة،تجمع عدد كبير من الأشخاص، على اثر اندلاع معركة بين مغنيّي "راب" بأحد الأحياء السكنية بالجهة، وقد تم خلال هذه الأحداث تبادل العنف الشديد وحمل أسلحة بيضاء، بالاضافة إلى إصابة عدد من المشاركين إصابات دموية بليغة.

وحسب المعطيات الأولية المتوفرة، فإن هذه المعركة اندلعت على اثر مناوشات أولية عبر منصات التواصل الاجتماعي بين مغنيّي راب، قبل أن تتطور حين قرر أحدهما الالتحاق بالثاني في الحي السكني الذي يقطنه، لتندلع المعركة على أرض الواقع وتنتقل من مجرّد مناوشات على التواصل الاجتماعي إلى تبادل للعنف بين الطرفين.

وبناء على الفيديوهات المتداولة في هذا الشأن، أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بأريانة بمباشرة الأبحاث اللازمة بخصوص ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي حول معركة بعض أطرافها عدد من مغنيي "الراب"..

وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بأريانة بمباشرة الأبحاث اللازمة ورصد ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم التعريف بهويات عدد من المشاركين في المعركة ومن بينهم عدد من مغنيي "الراب" والأبحاث جارية على صعيد أحدى الفرق الأمنية لتقديم جميع الأطراف المشاركة في المعركة..

تونس

الحكم على أفراد عصابة بـ 8 سنوات سجنا

قضت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس بالحكم 8 سنوات سجنا في حق عصابة اجرامية خطيرة تخصصت في سلب المواطنين بجهة باب الخضراء ، وافتكاك هواتفهم واموالهم واغراضهم تحت التهديد باسلحة بيضاء.

واعترف الجناة بارتكاب عمليات نطر وسلب بعد مجابهتهم باعترافاتهم المسجلة عليهم بحثا وبكاميرا مثبتة كشفت سلبهم لاحد المواطنين.

"جرانتي العزيزة"

العرض الأخير...

والوصية الفنية لفاضل الجزيري من ركح مهرجان الحمامات الدولي

كمن يختار الركح منصة الوداع، قدم فاضل الجزيري على مسرح الحمامات، مساء الأحد 10 أوت 2025 مسرحيته "جرانتي العزيزة" التي جاءت كشهادة فنية مكثفة حول علاقة الفن بالسياسة في تونس من الاستقلال إلى ما بعد الثورة. وقد كان هذا العرض الذي تم تقديمه ضمن الدورة 59 لمهرجان الحمامات الدولي بمثابة رسالة حب ووفاء لجمهوره وبلده وتاريخه، وكأنه يدرك أن هذه الليلة ستكون الأخيرة. ففي فجر اليوم الموالي، أسدل الستار على حياته ليرحل تاركا إرثا من الإبداع سيبقى حاضرا في ذاكرة المسرح والسينما والموسيقى التونسية والعربية.

ولطالما كان المسرح مرآة الشعوب وذاكرتها الحية، يوثق أحداثها ويعيد تشكيلها ويثير الأسئلة الكبرى. في "جرانتي العزيزة" يروي الجزيري عبر شخصية "ماهر" الملقب بـ "بيتهوفن" رحلة حياته المهنية التي امتدت لنصف قرن في فرقة الإذاعة الوطنية كاشفا تداخل الفن بالسياسة وكيف ظل الفنان شاهدا وشريكا في صناعة المشهد العام.

ويبدأ العرض بمشهد عزف على البيانو من إلياس البلاقي، حيث تفتح إشراق مطر نافذة الحكاية وكأن الجمهور يخطو إلى "ألف ليلة وليلة"، إلا أن المسرحية تكشف سردية معقدة بين السيرة الذاتية والفصل السياسي والتأمل الفني.

ويتميّز العمل الفني بتوليفته الغنية بين التمثيل والموسيقى والغناء والرقص بتوزيع متقن للآلات الموسيقية بين لطفي الصافي (تشيللو) وإلياس البلاقي (بيانو) ومهدي ذاكر (كمنجة). وتبرز على الركح عروض تمثيلية متقنة من إشراق مطر وسليم الذيب مع الكوريغراف غيث نفاتي، وهو ما يجعل المسرحية متعددة الأبعاد، تنسج شبكة من المشاهد التي تعكس الحياة السياسية والثقافية في تونس عبر عدة عقود وتترجم أيضا صورة فاضل الجزيري كفنان متعدد التجارب والاختصاصات.

وعلى مدى ساعتين، يستحضر الجزيري شخصيات سياسية وثقافية مؤثرة في تاريخ تونس من الحبيب بورقيبة واليوسفيين والهادي نويرة وأحمد بن صالح والشاذلي القليبي وعبد الرؤوف الباسطي، إلى مجموعة "برسبكتيف" ولحظة اندلاع الثورة ومغادرة بن علي البلاد في 14 جانفي 2011. كما يكرم في المسرحية كبار الموسيقيين والمسرحيين من أساتذة المعهد الوطني للموسيقى مثل أحمد عاشور "زلاطكا" و"ياروش" و"سترينو"، إضافة إلى عبد الحميد بن علجية والسيد شطا ومحمد إدريس والحبيب بولعراس ولمسة وفاء للمصور الحبيب المسروقي.

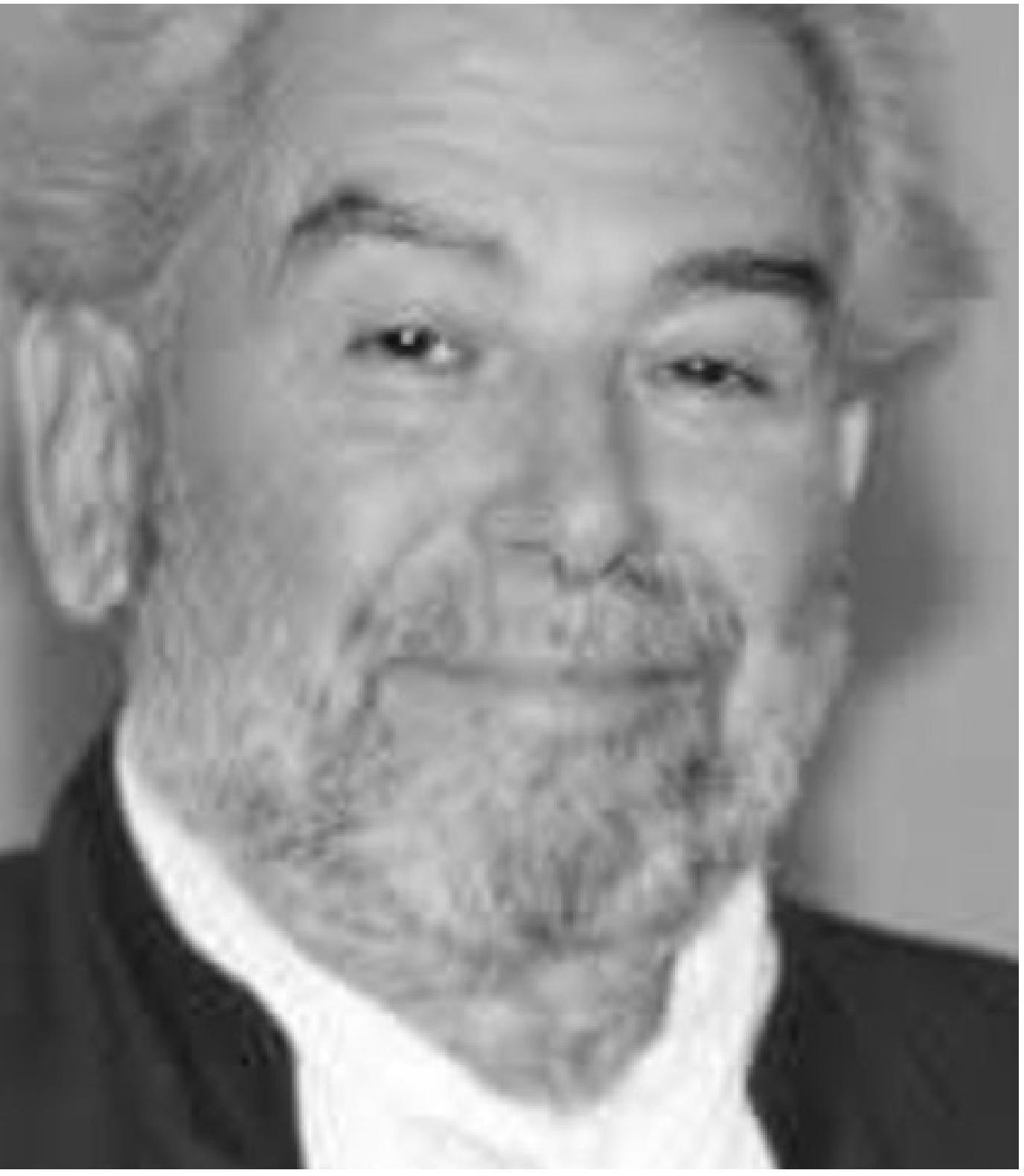

جسدت المسرحية ثنائية الحب والخيانة من خلال علاقة ماهر بزوجته التي كانت رفيقة دربه الفني والإنساني، لكنها قررت في النهاية الانفصال عنه والاستقرار في السعودية، بينما فضل هو "الجرانة" والكمنجة على حياته الزوجية. وهذا البعد الرمزي يحمل قراءة سياسية موازية تمثل مراحل التحول والانكسار التي مرت بها البلاد بعد الثورة.

ويطرح العرض تساؤلات عميقة حول علاقة الفن بالسياسة ودور المؤسسات الفنية الرسمية في المشهد الثقافي، حيث يؤكد "ماهر" أن فرقة الإذاعة الوطنية فقدت روحها مع ابتعادها عن السياسة وتحولت إلى مجرد فرقة صغيرة تتقاضى أجرا دون إبداع حقيقي.

مسيرة فنية حافلة وإرث خالد

ولد فاضل الجزيري سنة 1948 وبدأ شغفه بالمسرح في أواخر الستينيات ضمن نادي الشبيبة المدرسية بالمعهد الصادقي، قبل أن يكمل دراسته في لندن وباريس. عاد لتونس ليؤسس عام 1971 مهرجان المدينة وفرقة مسرح الجنوب بقفصة، حيث ساهم في نشر حركة اللامركزية الثقافية بأعمال بارزة.

قدم أعمالا مسرحية خالدة مع فرق "المسرح الجديد" منها "الكريطة" و"العرس" و"الورثة" و"التحقيق" و"غسالة النوادر". كما أسّس "تونس للإنتاج" بعد 1990 وواصل تقديم عروض مسرحية وسينمائية متنوعة، حاز بعضها جوائز وأقام تاريخا في المهرجانات الكبرى.

وحقق الجزيري نقلة نوعية في العروض الموسيقية عبر عروض مثل "النوبة" و"الحضرة" و"نجوم" و"كاليغولا". ونال مكانة رائدة في السينما من خلال أفلام مثل "العرس" و"غسالة النوادر" و"عرب" و"ثلاثون" و"خسوف" حيث خلد فنه عبر مراحل متجددة.

وفي سنة 2022، حقق حلمه بتأسيس مركز الفنون بجزيرة جربة الذي جسّد فكرته في تعزيز اللامركزية الثقافية وتثمين التعبيرات الفنية الجهوية ليكون منارات جديدة للإبداع التونسي.

شمس الأغنية اللبنانية نجوى كرم تتوهّج على ركح قرطاج في حضور يليق بالمكان والمقام

على ركح المسرح الروماني بقرطاج، أحيت مؤخرا، شمس الأغنية اللبنانية نجوى كرم، واحدة من أجمل سهرات الدورة 59 لمهرجان قرطاج الدولي، في حفل حمل كل ملامح الشغف، الحنين، والألق، أمام جمهور غفير تسابق لحجز مقاعده حتى غدت الشبابيك مغلقة منذ أيام.

ومنذ اللحظات الأولى، أطلقت نجوى العنان لصوتها الذهبي بأغنية "عزّك دايم يا قرطاج"، كتحية وفاء لهذا المسرح العريق، قبل أن تتوجه إلى الحاضرين بكلمات نابعة من القلب: "عزك دايم يا قرطاج، أحلى وأهم شيء هي الذكريات.. عنّا حنين وشوق، ولنصنع ذكريات أجمل الليلة"، في لحظة اختزلت علاقة عمرها سنوات بين فنانة وجمهور لم يفقد عنها الشوق.

نجوى، التي طالما اعتبرت الجمهور التونسي من أرقى وأوفى الجماهير العربية، عبّرت مجددًا عن امتنانها الكبير، قائلة: "يكفي أنكم جعلتم أسماءنا تلمع.. أنتم أصحاب الفضل وراء كل ما نحصده من ألقاب ونجاحات"، في تقدير صادق، زاد من توهج الليلة.

على امتداد ساعتين ونصف، نسجت "كرم" سهرة متكاملة، جمعت بين الأغاني الخالدة والأنغام المعاصرة، فأشعلت المسرح بأغاني من رصيدها الذهبي على غرار "هيدا حكي"، "خليني شوفك بالليل"، "حكم القاضي"، "عاشقة أسمراني"، "حط أصحابك بالغربال"، "خيروني ابن العم"، و"بالروح بالدم، وسط تفاعل لا يهدأ من جمهور رقص وغنّى وصفّق بحرارة.

وكعادتها، لم تبخل شمس الأغنية على محبيها بوصلات من المواويل والدبكة اللبنانية، حيث ردّد الجمهور الكلمات بحب وحماسة، مؤكدًا عمق العلاقة بين الأغنية اللبنانية والجمهور التونسي.

كما قدّمت باقة من أغاني ألبومها الجديد "حالة طوارئ"، والتي بدت مألوفة لمحبيها، ما يعكس مدى انتشار أعمالها الجديدة رغم حداثتها.

" لا أحد ينسى أجمل أيام حياته"

وإثر الحفل، وخلال ندوة صحفية انتظمت بالمركز الإعلامي بالمسرح الروماني، لم تُخفِ نجوى سعادتها بنجاح السهرة، قائلة: "لا أظن أن أحدا ينسى أنجح أيام حياته، وأنا بالنسبة إلي، كل مجيء إلى قرطاج هو جزء كبير من التميز والنجاح. لا يمكن أن أنسى ذلك، لأن النجاح هنا ليس عاديا.. لقد أصبحت هناك قصة كبيرة بيني وبين هذا المسرح الذي يستقبلني باستمرار".

رسائل محبة إلى نجوم تونس

وفي لفتة تعبّر عن عمق علاقاتها الفنية والإنسانية، وجّهت نجوى كرم تحية للفنان صابر الرباعي، الذي عبّرت عن رغبتها في تقديم ديو غنائي معه، مشيرة إلى "معزة كبيرة تجمعها به منذ سنوات، لما يحمله من احترام وثقافة فنية".

كما لم تنسَ الفنانة لطيفة التونسية، التي استضافتها وبادرتها بالورود والتمنيات الطيبة، لتصفها نجوى بـ"الأخت العزيزة"، في مشهد آخر من مشاهد الوفاء والاحترام المتبادل بين الفنانين.

وختمت نجوى حديثها بكلمات عبرت فيها عن فخرها بالفنانين التونسيين، قائلة: "أنا أهنئ تونس على أبنائها الفنانين الذين يرفعون الرأس أينما كانوا"، واضعة بذلك نقطة مضيئة في سجل العلاقات الفنية العربية.

نجوى وقرطاج.. قصة مستمرة

هكذا، أثبتت نجوى كرم مرة أخرى أنّها ليست مجرد فنانة تزور قرطاج، بل هي ضيفة دائمة على القلوب قبل أن تكون على الركح. و بين الذكريات القديمة واللحظات الجديدة، تكتب شمس الأغنية فصولا متجددة من قصة عشق مع هذا المسرح وجمهوره... قصة تُثبت أن الفن الحقيقي لا يشيخ، بل يزداد بريقًا مع كل عودة.

ريم حمزة

تسريبات نتنياهو تعمق مأزق الكيان الصهيوني

رفض صفقات تبادل الاسرى يفاقم الازمة السياسية والانسانية

كشفت تسريبات إعلامية جديدة عن وثائق سرية وضعت رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في موقف حرج، بعد أن أظهرت هذه الوثائق رفضه المتكرر لمقترحات عُرضت عليه لإتمام صفقات تبادل الأسرى مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وذلك رغم الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة التي يواجهها منذ اندلاع الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

هذه الوثائق، التي حصلت عليها قنوات ومواقع إخبارية من بينها قناة الجزيرة تكشف تفاصيل المداولات الداخلية التي جرت في الكيان الإسرائيلي خلال الأشهر الماضية، وتوضح أن نتنياهو لم يكتفِ برفض المقترحات فحسب، بل وجّه فريقه للتشدد أكثر في الشروط المطروحة، ما ساهم في تعقيد مسار المفاوضات وتعطيل أي تقدم في هذا الملف الإنساني الحساس.

ووفقًا للمصادر، فإن الوثائق تضم محاضر اجتماعات ومراسلات بين مكتب نتنياهو ومسؤولين أمنيين وعسكريين، تشير بوضوح إلى أن الاعتبارات السياسية والشخصية لعبت دورًا محوريًا في قراراته، إذ يخشى نتنياهو، بحسب التحليل، أن أي تنازل في ملف الأسرى قد يُفسر على أنه هزيمة سياسية وعسكرية، وهو ما قد يضعف موقعه أمام خصومه في الداخل، وفي الوقت نفسه، يبدو أن هذه الحسابات السياسية تتعارض مع رغبة قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي التي تطالب بإعطاء الأولوية لإعادة الأسرى، حتى ولو تطلب الأمر تقديم تنازلات.

التقارير التي بثتها قناة الجزيرة وبعض الصحف العبرية، من بينها صحيفة هآرتس تشير إلى أن هناك مقترحات سابقة كانت تتضمن تبادلاً محدودًا للأسرى أو إطلاق سراح دفعات منهم مقابل وقف مؤقت لإطلاق النار، غير أن نتنياهو رفض هذه المبادرات بدعوى أنها لا تضمن أمن الكيان الإسرائيلي على المدى الطويل، إلا أن منتقديه يرون أن هذا الرفض يعكس أولويات مختلفة، حيث يضع بقاءه السياسي فوق أي اعتبارات إنسانية أو استراتيجية.

على الصعيد الدولي، كشفت مصادر دبلوماسية عن أن الكيان الإسرائيلي يسعى مؤخرًا إلى إدراج قضية أسراه لدى فصائل المقاومة على جدول أعمال عدد من المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وبعض المؤتمرات الأمنية في أوروبا، في محاولة لزيادة الضغط على الوسطاء ودفعهم لتكثيف جهودهم، غير أن مراقبين يرون أن هذه الخطوة، وإن بدت تحركًا دبلوماسيًا مشروعًا، تحمل في طياتها محاولة لتوجيه الأنظار بعيدًا عن فشل القيادة الإسرائيلية في التوصل إلى اتفاق عبر القنوات المباشرة أو غير المباشرة.

من جهة أخرى، يلفت بعض المحللين إلى أن استمرار الجمود في هذا الملف قد ينعكس سلبًا على الوضع الداخلي في الكيان الإسرائيلي، وخاصة مع تصاعد الاحتجاجات التي ينظمها أهالي الأسرى والمفقودين، والذين يتهمون الحكومة بالتقاعس والإهمال، وقد نقلت قناة الجزيرة مشاهد من هذه الاحتجاجات، حيث رفع المشاركون لافتات تطالب بالإسراع في إنجاز صفقة تبادل، مؤكدين أن الوقت ليس في مصلحة الأسرى الذين يعيشون ظروفًا قاسية.

في المقابل، تتهم أطراف في المعارضة الإسرائيلية نتنياهو باستغلال الملف لأغراض انتخابية، إذ يعتقدون أنه يحاول الحفاظ على حالة التعبئة والخوف في المجتمع لزيادة تماسك قاعدته السياسية، ويشير هؤلاء إلى أن أي تقدم حقيقي في المفاوضات قد يحرج نتنياهو أمام اليمين المتطرف الذي يرفض تقديم أي تنازلات للفلسطينيين.

إقليميًا، تلعب مصر وقطر دورًا أساسيًا في الوساطة بين الكيان الإسرائيلي وفصائل المقاومة، لكن هذه الجهود غالبًا ما تصطدم بشروط متشددة من الطرفين، فبينما تصر المقاومة على إطلاق سراح أعداد كبيرة من الأسرى الفلسطينيين، بما في ذلك من يقضون أحكامًا طويلة، يطالب الكيان الإسرائيلي بإطلاق سراح جميع أسراه قبل أي وقف دائم لإطلاق النار، وهو ما يجعل التوصل إلى حل وسط أمرًا معقدًا للغاية.

تاريخيًا، يُظهر سجل الكيان الإسرائيلي في صفقات التبادل أنه لا يتردد أحيانًا في تقديم تنازلات كبيرة عندما تكون الضغوط الداخلية والخارجية كافية، غير أن الظرف السياسي الراهن، مع انقسام المجتمع الإسرائيلي وتراجع الثقة في القيادة، قد يجعل من الصعب تكرار مثل هذه الصفقات دون تكلفة سياسية باهظة على نتنياهو شخصيًا.

من الناحية الإنسانية، يؤكد خبراء القانون الدولي أن احتجاز الأسرى المدنيين يخالف الاتفاقيات الدولية، وأن على جميع الأطراف إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وتبادل الأسرى وفقًا للقوانين الدولية، وفي هذا السياق، حذرت منظمات حقوقية من أن استمرار الجمود قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في أوضاع الأسرى وربما إلى وفاة بعضهم بسبب الظروف الصحية أو سوء المعاملة.

وفي النهاية، تبدو قضية الأسرى اليوم اختبارًا حقيقيًا لمدى استعداد قيادة الكيان الإسرائيلي لتقديم تنازلات من أجل حل أزمة إنسانية معقدة، في وقت يزداد فيه الضغط الداخلي والدولي. فبينما تحاول الحكومة تصوير موقفها على أنه دفاع عن الأمن القومي، يرى كثيرون أن الحسابات السياسية والشخصية تلعب دورًا أكبر بكثير مما تعلنه رسميًا.

وحتى يتم التوصل إلى تسوية، ستظل هذه القضية مصدر توتر داخلي وخارجي، وورقة سياسية بيد جميع الأطراف.

المقاومة في لبنان
ضرورة وطنية امام التهديدات الاسرائيلية والمؤامرات الدولية

يشهد لبنان في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه تداخلاً غير مسبوق بين الضغوط الإقليمية والدولية، حيث تتكالب عليه الأزمات والمؤامرات التي يقودها الكيان الصهيوني مدعومًا بالإدارة الأمريكية، وسط كل هذا الصخب، يبرز موقف المقاومة – ممثلة بحزب الله – كصمام أمان ونقطة ارتكاز لوحدة الوطن وحفظ هويته واستقلاله، تحذيرات محمود قماطي، القيادي البارز في حزب الله، تعكس إدراكًا وطنيًا عميقًا بأن المخاطر لم تعد محصورة عند حدود لبنان، بل باتت تستهدف كينونته السياسية والاجتماعية وثقافة العيش المشترك فيه، في مشهد تتعاظم فيه التهديدات بالحصار ونزع السلاح، يظل خيار المقاومة ضرورة وطنية لا غنى للبنان عنها، مهما تعددت الذرائع واختلفت الضغوط.

المؤامرات الصهيونية.. تهديد وجودي واستهداف لكل مكونات لبنان

منذ سنوات، يحاول الكيان الصهيوني، بمساعدة الإدارة الأمريكية وبعض القوى الدولية، أن يفرض إرادته على لبنان عبر الضغوط والممارسات السياسية والاقتصادية والأمنية، لم تعد خطط العدو تقتصر على اعتداءات ميدانية أو طمع في الجغرافيا اللبنانية، بل توسعت المخططات لتنال من جوهر الدولة، وتسعى لتنفيذ مشروع تقسيم أو زعزعة النسيج الوطني تحت يافطة "الأمن القومي"، تصريحات قادة العدو الأخيرة خير دليل على استراتيجيتهم الجديدة القائمة على شل منظومة قوة لبنان، ونزع العناصر التي تردعهم وتؤجل أحلامهم التوسعية، هناك اليوم محاولة ممنهجة لنزع سلاح المقاومة وخلخلة البيئة الحاضنة لها، بغية إضعاف البلاد أمام أي عدوان مقبل، وفرض شروط "السلام" وفق الإرادة الصهيونية، ما يجعل من التهديد المطروح خطرًا حقيقيًا يطال الكل اللبناني دون استثناء.

وحدة الصف الوطني.. الضامن الوحيد في مواجهة الخطر الداهم

يشدد قماطي على أن الوحدة الوطنية هي السبيل الأوحد للنجاة، سواء في بعدها السياسي أم الاجتماعي، هذا الطرح يكتسب أهمية بالغة مقارنة بحجم الانقسامات الطائفية والسياسية التي عصفت بلبنان عقودًا، وكرّست الثغرات في جدار مناعته الداخلية، إذ أصبحت المؤامرات تستغل أدنى انقسام لإحداث شرخ عميق يتيح لها تمرير مشاريع التفتيت، إن احتشاد الفرقاء اللبنانيين، وطي صفحة الأحقاد والعصبيات الضيقة، من شأنه أن يرسل رسالة واضحة للعدو بأن لبنان المنهك سياسياً واقتصادياً، ما زال يملك عناصر صموده الأهم: شعب يرفض الاستسلام، وجيش يتمسك بالسيادة، ومقاومة مؤمنة بأن التنازل بداية السقوط، لذلك، فالرهان على تعزيز الشراكة الوطنية الكبرى وتحصين الجبهة الداخلية هو الرد العملي الأقوى لمخططات الكيان الصهيوني.

المقاومة.. حاجة وطنية لا تُقهر أمام المكائد والمشاريع الدولية

خلاصة التجربة، أن المقاومة أثبتت نفسها كحاجة وطنية لا تقبل المساومة أو الاجتزاء، فهي لم تعد مجرد مشروع عسكري أو رد فعل ظرفي، بل تحولت إلى رافعة سياسية ونفسية تعيد الاعتبار لفكرة "لبنان القوي السيد الحر"، في كل استحقاق مفصلي مر به لبنان، كانت المقاومة حاضرة بقوة القرار والقيمة الاستراتيجية، إلى جانب الجيش والأجهزة الأمنية، كل المحاولات الصهيونية لتحييد هذا الدور أو انتزاع سلاحه باءت بالفشل، ببساطة لأن الدرس الأكثر رسوخًا في العقل اللبناني هو أنه لا أمن ولا سيادة من دون مقاومة فعّالة، ومهما اشتدت المؤامرات وتعددت أدواتها، ستظل هذه المقاومة هي الضمانة الصلبة لحقوق لبنان ومستقبل أجياله.

المقاومة والمجتمع.. عمق الجذور واستمرار الالتفاف الشعبي

من خلال التحولات العاصفة التي تواجه لبنان، تبرز المقاومة ليست فقط كحاجز دفاعي سياسي وعسكري، بل كحالة وعي متجذرة في وجدان المجتمع اللبناني، لقد تمكنت المقاومة، بفضل عقيدتها وثباتها في الميدان، من بناء علاقة عضوية مع شرائح واسعة من الشعب بكل طوائفه ومناطقه، في ظل الأزمات الاقتصادية الخانقة والانقسامات السياسية الحادة، لا تزال المقاومة تحتفظ بمكانة راسخة في الضمير الشعبي، حيث يُنظَر إليها كخط الدفاع الأخير عن الوطن وحصنه أمام مشاريع التفتيت والهيمنة.

تشهد مختلف المناطق اللبنانية تزايد مظاهر الدعم الشعبي عبر الفعاليات المدنية والتعبئة الثقافية والإعلامية التي تؤكد أن المقاومة لم تعد حالًا طارئًا، بل صارت جزءاً من الهوية الوطنية اللبنانية، ولعلّ هذا الشعور الجَمْعي بالانتماء والإيمان بالمقاومة هو ما أفشل الكثير من مخططات العدو ونزع عنها غطاء الشرعية المفتعلة لمطالبه بنزع سلاحها، من هنا، يقف المجتمع اللبناني أمام تحدٍ تاريخي، يطالب فيه الجميع بتحصين الجبهة الداخلية وتثبيت معادلة الشعب والجيش والمقاومة، كي يبقى لبنان قادرًا على مواجهة أي تهديد، مهما تعقدت الظروف أو تنوعت أدوات الاستهداف.

لقد أفرزت التحديات المتواصلة التي تواجه لبنان وعيًا وطنيًا جديدًا لدى القوى الحية فيه، رسّخ أن المقاومة لم تعد خيارًا ظرفيًا، بل قدرًا تاريخيًا وضرورة وجودية، أمام ضخامة المخاطر التي يمثلها الكيان الصهيوني ومحاولات فرض الهيمنة ونزع عناصر القوة، يثبت اللبنانيون مجددًا أن وحدتهم أكبر من أي انقسامات وأن مقاومتهم ليست فقط ردة فعل بل تعبيراً عن إرادة جماعية للبقاء والعيش بكرامة، المعركة اليوم لم تعد على الحدود أو في دهاليز السياسة فقط، بل على صورة لبنان المستقبل، حيث المقاومة باقية محورًا لرؤية وطن حر وراية عالية في زمن امتلأ بالمحن والتحديات، ومع كل جولة ضغوط أو ابتزاز، يبقى لبنان، بجيشه وشعبه ومقاومته، أقوى من أن يُهزم أو يُروّض.

إسرائيل تُواصل الغرق في الحرب:

احتلال غزة كأداة ابتزاز جديدة

أقرّت إسرائيل خطة لاحتلال غزة بالكامل بدعم أميركي، ما يكرّس التهجير ويقوّض أي تسوية سياسية ويعمّق الانقسام داخل مؤسستها الأمنية.

في جلسة ماراثونية استمرّت نحو 10 ساعات، أقرّ المجلس الوزراي المصغر في تل أبيب، خطّة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، للسيطرة العسكرية الكاملة على قطاع غزة، والتي جرى تخفيفها حتى يتاح تمريرها من دون معارضة داخل «الكابينت»، أو انتقادات من خارجه، في حين تأكد مجدداً أن الصوت الحاسم الذي يُسمع جيّداً على طاولة اتّخاذ القرارات، هو الصوت الأميركي، الذي لم يبدِ أيّ معارضة للفكرة.

ووفقاً للتسريبات الصادرة في صحيفة «يسرائيل هيوم» جرت بلورة خطة الاحتلال، مسبقاً، بالتنسيق والتشاور المشترك بين الجانبين، مع تحفّظات ومحدّدات تريد الإدارة الأميركية أن تلتزم بها إسرائيل خلال تنفيذ العملية؛ فـ«الولايات المتحدة تُقدّم دعماً سياسيّاً وعسكريّاً كاملاً، ولكنها تريد أن تكون العملية مقيّدة زمنيّاً، ومشروطة بالتعامل الإنساني مع المدنيين».

مع ذلك، يؤكد مسؤولون أميركيون أن الدعم مستمرّ، وأن هناك ضوءاً أخضر للتوسّع العسكري، رغم وجود شكوك في قدرة إسرائيل على نقل مليون مدني بأمان، وتأهيل مساحات كافية لاستيعابهم، ومنْع الكارثة الإنسانية المرتقبة.

وفي بيان صدر عن رئاسة الحكومة في أعقاب جلسة «الكابينت»، ورد أن المجلس المصغّر أقرّ خطّة نتنياهو لـ«تحطيم حماس»، مع تجنّب استخدام مصطلح «احتلال» واستبداله بـ«سيطرة»، وذلك لأسباب قانونية ودولية، تتعلّق بالمسؤولية تجاه السكان المدنيين؛ علماً أن مسؤولاً إسرائيليّاً رفيعاً كشف، في حديث إلى صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن «هذا مجرّد تغيير في المصطلح. وفي الواقع، نحن نتحدّث عن احتلال كامل لغزة» .

والخطّة، كما أُقرّت، ستُنفّذ بشكل تدريجي على النحو الآتي:

** دعوة المدنيين الفلسطينيين إلى الانتقال جنوباً، نحو مخيّمات الوسط ومناطق جنوبية؛

** حصار كامل لمدينة غزة؛

** عمليات تمشيط واسعة داخل الأحياء؛

** إخلاء كامل للمدينة بحلول السابع من أكتوبر 2025، وهو «الموعد الرمزي» لمرور عامين على «طوفان الأقصى»؛

** فرض حصار على مقاتلي «حماس» العالقين في المدينة، مع تمركز القوات الإسرائيلية داخلها وفرض سيطرة أمنية كاملة، وهو ما سيستغرق حوالى خمسة أشهر، ويتطلب مشاركة خمسة إلى ستة ألوية من الجيش الإسرائيلي.

وكان رئيس الأركان، إيال زامير، قد أعرب، خلال جلسة «الكابينت»، عن معارضته القاطعة لخطّة احتلال غزة، وطالب، في المقابل، بأن يتواصل الحصار على القطاع، داعياً إلى «إزالة عودة الرهائن من أهداف الحرب»، في تعبير واضح عن إرادة إشراك الأسرى الإسرائيليين والتهديد المحدق بحياتهم ضمن حملة التأثير في القرار. وحذّر زامير، الوزراء، قبل اتّخاذ القرار، من الإرهاق الشديد في صفوف وحدات الاحتياط في الجيش، وضرورة تحييد الوسائل القتالية حالياً لأغراض الصيانة بعد استخدامها المفرط، ومن غياب حلول إنسانية لمليون شخص سيتم نقلهم، مع التشديد على فقدان الشرعية الدولية.

وبالنتيجة، أقرّ «الكابينت» مبادئ خمسة من أصل ستة – هي عملياً أهداف الحرب التي تنتهي مع تحقّقها كاملةً –، بعدما رفض الوزراء بند إدخال مساعدات إنسانية واسعة إلى القطاع. والمبادئ الخمسة هي التالية:

** نزع سلاح «حماس» بالكامل؛

** إعادة جميع الأسرى أحياء وأمواتاً؛

** تفكيك البنية التحتية للحركة؛

** فرض سيطرة أمنية إسرائيلية على قطاع غزة؛

** إقامة حكم مدني بديل ليس فيه «حماس» ولا السلطة الفلسطينية.

لكن، متى تنفّذ الخطّة؟ وبأيّ وتيرة؟ وهل تستطيع إسرائيل تطبيقها من دون تعميق معاناة الفلسطينيين؟ وماذا عن المتغيّرات التي قد تطرأ خلال التنفيذ، ميدانيّاً وسياسيّاً ودوليّاً؟ وماذا عن اليوم الذي يلي العملية؟ الأكيد أن هناك دلالات وتداعيات ممتدّة وإستراتيجية لما جرى على مجمل مسار الحرب، تصل إلى حدّ التأثير إستراتيجيّاً في تصميم المشهد الإقليمي برمّته.

ولعلّ أبرز تلك الدلالات، ما يلي:

أولاً، لا يجري الحديث عن مجرّد مشروع بقاء سياسي لنتنياهو؛ إذ إن الواقع تجاوز هذا الاعتبار، وباتت ثمة خطّة عسكرية لاحتلال قطاع غزة، وإعادة تصميمه من جديد، مع التطلّع إلى أن يكون خالياً من الفلسطينيين. لكن كيف السبيل إلى تحقيق ذلك؟ لسان حال إسرائيل أن كل هدف يتقرّر في حينه، بناءً على ما يتحقّق قبله، وهو ما جرى حتى الآن في سياق الحرب وأشهرها الطويلة.

يشير القرار إلى تحوّل من سياسة «الحروب العابرة» أو العمليات المحدودة الردّية، أو العمليات في سياق الضغط على الآخر لتحصيل تنازلات، إلى نيّة معلنة لفرض سيطرة عسكرية مباشرة على مركز مدينيّ رئيسي في قطاع غزة، ما يعكس رغبة في إعادة تشكيل المشهد، أمنيّاً وسياسيّاً، بشكل جذري.

أمّا حديث نتنياهو، في مقابلاته الأخيرة مع الإعلام الخارجي، عن «المساحة العازلة» بين إسرائيل وغزة، فيشير إلى أن الهدف ليس عسكريّاً فقط، بل جغرافي واستيطاني مُحتمل، قد يفتح الباب أمام إعادة ترتيب ديموغرافي أو تهجير سكاني، وإنْ كانت هذه الأهداف تتحقّق واحداً تلو الآخر، وفقاً لظروف اليوم الذي تُتّخذ فيه.

ثمة انقسام داخلي واضح بين المؤسستَين السياسية والأمنية في إسرائيل؛ فالتوتّر المعلن بين نتنياهو وزامير، مع تلميح قادة عسكريين إلى إمكان استقالتهم، يُظهران تصدّعاً خطيراً بين المؤسستَين اللتين كانتا، حتى الأمس القريب، متجانستَين ضمن قواعد لعبة وحوكمة تغلب فيها تقديرات الجيش ورؤيته للفرص والتهديدات، على طاولة اتخاذ القرارات.

إلا أن هذه القواعد تتداعى، مع فقدان المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية دورها الريادي، بوصفها أجهزة ومؤسسات «مهنية»، لمصلحة قيادة سياسية تغلب عليها الأيديولوجيا المسيحانية المتطرّفة التي تستسهل المخاطرة لغرض تحقيق أهدافها، ومنها الغيبية، في حين أن رأس الهرم السياسي يتحرّك وفق أجندة شخصية خاصة به، حتى وإنْ كانت قراراته تضرّ بأمن إسرائيل ومصالحها. ومن شأن هذا الشرخ أن يقوّض التماسك المؤسساتي، ويزيد من مخاطر اتّخاذ قرارات «غير مهنية».

من شأن احتلال غزة أن يهشّم أيّ إمكانية لاستئناف عملية سياسية مع الفلسطينيين، ويُرسّخ سياسة الأمر الواقع، ما يبعد فكرة حل الدولتَين إلى الأبد.

من المحتمل أن تواجه إسرائيل انتقادات دولية، غير أميركية، من مثل إدانة واسعة في الأمم المتحدة، ومن جانب الاتحاد الأوروبي، ودول عربية محرَجة، وهو ما قد يؤدي إلى مبادرات جديدة في «المحكمة الجنائية الدولية» أو مجلس الأمن، لن تكون بأيّ حال كافية لحثّ إسرائيل على تغيير خطط أقرّتها بمعيّة الأميركيين، الذين سيعملون على مساندتها ودعمها في وجه الضغوط. أما الدول الأوروبية، فيمكن أن تصدر بيانات، أو تقدم على إجراءات تزعج إسرائيل، من دون أن تؤثّر في قراراتها. وكما حدث في أكثر من محطّة في سياق الحرب، وما سبقها، يُتوقّع أن تتحوّل تلك المواقف الشاجبة، إلى روتين يومي لا يغني ولا يسمن.

من شأن احتلال قطاع غزة أن يؤثّر سلباً في مسار التطبيع مع الدول العربية، ولكنه لن «يخدش»، وفقاً للترجيحات الأكثر احتمالاً، التطبيع الحاصل حالياً، وإنْ كان سيحرج دولاً أخرى مرشّحة للانضمام إلى هذا المسار. لكن التطبيع مع السعودية وغيرها لم يَعُد، من جهة إسرائيل، هدفاً «سامياً» من شأنه أن يؤثّر في مسارات أخرى، في حين تكوّن لدى تل أبيب بأن مَن يضع شرط إقامة الدولة الفلسطينية ثمناً للتطبيع، ثم يتنازل إلى شرطَي افتتاح مسار تفاوضي ما في اتّجاه تلك الدولة، وإنهاء الحرب الإسرائيلية على غزة، يمكنه أن يتنازل أيضاً إلى مجرد تحسين وضع اللاجئين في القطاع، بعد احتلاله.

تحوّل المواقف الغربية تجاه الاعتراف بدولة فلسطين:
الدوافع والدلالات

أعلنت 15 دولة غربيـــة، من بينها فرنسا وبريطانيا وهولندا، أنها تدرس الاعتراف الرســمي بدولة فلســطين، وذلك في أثناء انعقــاد الدورة الثمانين للجمعيــة العامة للأمــم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2025.

تشهد الساحة الدبلوماسية الدولية تحركات متســارعة نحــو الاعتراف بدولة فلسطين، في خطوة يُتوقع منها أن تُحــدث تأثيرًا في شــبكة العلاقات الدولية لإسرائيــل، وتُفاقم الضغوط على حكومة بنيامــين نتنياهو لوقف عدوانها المســتمر على قطاع غزة منذ 7 أكتوبــر 2023. وقد أعلنت 15 دولة غربية، من بينها فرنســا وبريطانيا وهولندا، أنها تدرس الاعتراف الرسمي بدولة فلســطين، وذلك في أثناء انعقاد الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2025. واعتبرت هذه الدول، في بيان مشترك، أن الاعــتراف بدولة فلســطين يمثّل "خطوة أساسية نحو حل الدولتين"، داعيةً بقية الدول إلى تبنّي هذا التوجه، في تحوّل واضح في مواقف كبرى الدول الأوروبية من القضية الفلسطينية.

بداية التحول في المواقف الأوروبية

على الرغــم من ظهــور مؤشرات واضحة على وجود تحولات في المواقف الأوروبية مــن العــدوان الإسرائيلي المســتمر على غزة منذ منتصف عام 2024، فإن هذه التحولات اكتســبت زخمًا أكبر بعد خــرق إسرائيل للهدنة الأخيرة التي جرى التوصل إليها في 19 جانفي 2025، واســتئناف عدوانها، بعد شــهرين، في 19 مارس، في ضوء تفاقــم الوضــع الإنســاني، وتواتر التقاريــر الحقوقية عــن التجويع الممنهــج الذي تقوم به، واســتهداف مباشر للنساء والأطفال. وقد تسببت هذه الممارسات الإسرائيلية، التي بلغت مســتوى غير مســبوق من امتهان كرامة الإنسان وتجويعه عبر طريقة توزيع المساعدات واستهداف تجمعات المدنيين الســاعين للحصول عليها، في نشوء ضغوط داخلية متصاعدة ألجأت حكومات أوروبيــة عديدة إلى الخروج عن صمتها، والبدء في استخدام لهجة أكثر حــدة في التعامل مــع إسرائيل، تجاوزت حــدود "الدعــوات لضبط النفس"، لتشــمل تهديدات مباشرة باتخاذ إجــراءات عقابيــة، فأعلنت بريطانيا وفرنســا وكنــدا على نحو مشترك، في 19 ماي 2025، أنّ مواصلة إسرائيــل لحصار غــزة ومنع دخول المساعدات "يشكّلان انتهاكًا للقانون الإنســاني الــدولي"، ولوّحت بفرض عقوبات على المسؤولين الإسرائيليين، في ســابقة هي الأولى مــن نوعها في التعامــل مع إسرائيــل في حين ذهبت إيطاليا وفرنسا وإســبانيا والبرتغال خطــوةً أبعد منــذ ذلك باســتدعاء سفرائها من تل أبيب، وأعلنت بلجيكا وإســبانيا إلغاء اتفاقيات عســكرية وتجارية سابقة مع إسرائيل، وطالبتا بإعادة النظــر في اتفاقيــة الشراكة الأوروبيــة – الإسرائيليــة التي تتيح لإسرائيــل امتيــازات تجارية ضمن السوق الأوروبية.

وبلغ التحرك الأوروبي ذروته بإعلان الرئيــس الفرنسي، ماكــرون، في 24 جويلية 2025، عــبر منصة "إكس"، أن فرنسا ســتكون أول دولة من بين مجموعة الــدول الصناعية الســبع الكــبرى التي تعلن رســميًا اعترافها بدولة فلســطين خــلال اجتماعات الجمعيــة العامة للأمــم المتحدة في سبتمبر، وذلك في إطار مساعٍ تقودها باريــس لإحياء مســار التّســوية السياسية وتحقيق السلام في المنطقة.

وقــد قابلــت إسرائيــل والولايات المتحــدة الأميركيــة هــذه المبادرة بانتقادات شــديدة، نظــرًا إلى الثقل الأوروبــي الذي تمثله فرنســا، علمًا أن أربــع دول أوروبية، هي إســبانيا والنرويج وإيرلندا وســلوفينيا، كانت قــد اعترفت بدولة فلســطين في ماي 2024. وبالفعل، شكّل إعلان ماكرون ضغطًــا عــلى بقيــة دول مجموعة السبع الكبرى لاتخاذ مواقف مماثلة، فأعلن رئيــس الوزراء البريطاني، كير ســتارمر، عزم المملكــة المتحدة على الاعتراف بدولة فلسطين، ما لم تلتزم إسرائيل بإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة ووقف العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد تبعت هذا الموقف سلســلةٌ مــن التحولات التدريجية في مواقف عدد من الحلفاء الغربيــين التقليديــين لإسرائيل، من بينهــم كنــدا وهولنــدا، في ما يمكن اعتباره استجابة متصاعدة للضغوط السياســية والأخلاقيــة الناجمة عن الوضع الإنســاني المتدهور في قطاع غزة.

إعلان نيويورك: نداء جماعي للاعتراف بدولة فلسطين

جاءت الخطــوات الدبلوماســية الغربية الأخــيرة، وفي مقدّمتها إعلان فرنســا وبريطانيا عزمهما الاعتراف بدولة فلسطين، في تحركات استباقية لمؤتمر الأمــم المتحدة الــذي عُقد في نيويــورك في الفــترة 30-28 جويلية 2025، بهــدف إحياء الزخــم الدولي نحو حلّ الدولتين، والذي أنهى أعماله بإصــدار وثيقة حملت اســم "إعلان نيويــورك"، وقّعت عليها 17 دولة، إلى جانب جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي.

تضمــن "إعلان نيويــورك" خطة تدريجية لإنهــاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ووقف الحرب على غزة، واقترح إنشاء دولة فلسطينية مستقلة منزوعة الســلاح، تعيش في سلام إلى جانــب إسرائيل. ودعــا إلى أن تتخلّى حركة المقاومة الإســلامية "حماس" عن الحكم، وأن تنزع ســلاحها، على أن تُنقل الســلطة في غزة إلى السلطة الفلسطينية، بدعم ومشاركة دوليَّين، في إطــار مرحلة انتقاليــة تهدف إلى تمكين الفلسطينيين من بناء دولتهم المستقلة. وتضمّن كذلك إدانة صريحة لهجمات 7 أكتوبــر 2023 وللعمليات العسكرية الإسرائيلية التي تستهدف

المدنيين والبنية التحتية المدنية في قطاع غزة، بما في ذلك الحصار المفروض، وسياسات التجويع، التي ساهمت في تفاقم الكارثة الإنسانية، حتى بلغت حد المجاعة.

عقب اختتام أعمال المؤتمر، أعلنت خمس عشرة دولة عزمها الاعتراف بدولة فلسطين، ووجّهت نداءً جماعيًا دعت فيه الدول التي لم تتخذ بعد هذا القرار إلى الانضمام إلى هذا التوجه، في تحرّك اعتبره وزير الخارجية الفرنسي "موقفًا سياسيًا جماعيًا متقدّمًا" في سياق التحولات الجارية في المواقف الغربية تجاه القضية الفلسطينية. وقد شمل الموقّعين على النداء دولًا عديدة من بينها فرنسا وكندا وأستراليا، إضافةً إلى أندورا وفنلندا وآيسلندا وإيرلندا ولوكسمبورغ ومالطا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسان مارينو وسلوفينيا وإسبانيا. وعُدّ هذا النداء تتويجًا للمساعي السياسية التي بُذلت خلال مؤتمر نيويورك، وامتدادًا لتنامي الإدراك الدولي المتمثل في أنّ استمرار الوضع القائم – ولا سيما في ظل الحرب الجارية على غزة – لم يعد مقبولًا سياسيًا ولا أخلاقيًا، وأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية بات شرطًا ضروريًا لإعادة تفعيل مسار سياسي ذي صدقية.

دوافع التوجه نحو الاعتراف بدولة فلسطينية

يمكن فهم دوافع الزخم الدبلوماسي المتصاعد نحو الاعتراف بدولة فلسطينية في ضوء مجموعة من العوامل، في مقدّمتها المجاعة التي يشهدها قطاع غزة، وسياسات الاحتلال الهادفة إلى إحكام الحصار عليه، والتي أفضت إلى أوضاع إنسانية كارثية، أثارت استياءً عالميًا متزايدًا، ولم يعد ممكنًا تجاهلها.

فبحسب بيان مشترك صادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن قطاع غزة يواجه خطر المجاعة الشديد، في ظل تدهور غير مسبوق، على غرار ما يُتَبيَّن من خلال مؤشرات استهلاك الغذاء والتغذية منذ بدء الحرب، وذلك استنادًا إلى أحدث تصنيفات "الإنذار المبكر للأمن الغذائي". فقد أدت الحرب المتواصلة، وانهيار الخدمات الأساسية، والقيود المشدّدة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها، إلى خلق أوضاع كارثية في مجال الأمن الغذائي، شملت السكان في مختلف أنحاء القطاع. وشهد مؤشر استهلاك الغذاء تراجعًا حادًّا، زامنه ارتفاع ملحوظ في معدلات سوء التغذية الحادّة، كما وردت تقارير متزايدة عن وفيات ناجمة عن المجاعة، في حين جرى إدخال نحو 20 ألف طفل في غزة إلى المستشفيات، منذ أفريل 2025، بسبب سوء التغذية الحادّ، وبات من الواضح أن قطاع غزة يرزح تحت وطأة المجاعة، في ظل منع وصول الغذاء إلى الغزيين، نتيجة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى معاقبتهم وإبادتهم جماعيًا.

وبعد مرور أربعة أشهر على انهيار وقف إطلاق النار، وإغلاق المعابر المؤدية إلى القطاع، واستئناف إسرائيل عملياتها العسكرية، وسعيها لإعادة تشكيل نظام المساعدات الدولية من خلال ترتيبات إمداد بديلة، بهدف إخضاع حركة حماس، ودفعها إلى الموافقة على شروطها، تفاقمت الأزمة الإنسانية في القطاع على نحو خطِر، ما أثار موجةَ استنكارٍ دولي واسع. وفي 26 جويلية، أعلن الاحتلال الإسرائيلي عن عزمه إسقاط مساعدات غذائية جوًّا بالمظلات داخل القطاع، وتطبيق "هدنات إنسانية" يومية في مناطق محددة تُعدّ خالية من السكان، وذلك لإتاحة مجالٍ لدخول قوافل الإغاثة الدولية. وقد جاء هذا القرار تحت وطأة الضغوط المتزايدة، بما فيها اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترمب بوجود "مجاعة حقيقية" في القطاع بعد أن أنكر وجودها عدة مرات.

ومنذ أواخر ماي 2025، تولت مؤسسة "غزة الإنسانية" GHF، وهي منظمة تحوم حولها شبهات متعددة، عملية توزيع الغذاء من خلال أربعة مراكز تقع داخل مناطق يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، وتُديرها شركات أمنية أميركية خاصة؛ وقد أدى هذا التغيير إلى تباطؤ شديد في تدفق المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لقي مئات الفلسطينيين مصرعهم على الطرق المؤدية إلى تلك المراكز، إمّا نتيجةً لإطلاق قوات الاحتلال النار، أو بسبب التدافع والدهس في أثناء انتظارهم الحصول على الغذاء.

وفي 21 جويلية 2025، أصدرت 28 دولة، من بينها أستراليا والمملكة المتحدة وفرنسا، بيانًا مشتركًا دانت فيه "القتل اللاإنساني للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، في أثناء سعيهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية من الماء والغذاء"، مؤكدةً أن نموذج توزيع المساعدات، الذي تسيطر عليه إسرائيل، يهدّد كرامة سكان القطاع ويعزز الأزمة الإنسانية. وحذّر البيان إسرائيل من أن هذه الدول "مستعدة لاتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم وقف فوري لإطلاق النار ومسار سياسي نحو الأمن والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة بأسرها".

في هذا السياق، يمكن فهم الحراك الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين بوصفه نتاجًا لجملة من الدوافع المتشابكة، يأتي في مقدّمتها تصاعد ضغط الرأي العام المحلي الغاضب من سياسات التجويع والدمار التي تنتهجها إسرائيل في القطاع. فقد شهدت عواصم ومدن أوروبية مظاهرات يومية تطالب بوقف الإبادة الجماعية للفلسطينيين؛ ما فرض على حكومات تلك الدول ضرورة بلورة مواقف سياسية أكثر وضوحًا وحزمًا أمام شعوبها. ويُضاف إلى ذلك شعورٌ متزايد بالعجز، وخصوصًا مع فشل المجتمع الدولي في فرض وقفٍ لإطلاق النار، أو الدفع بمسار سياسي ذي جدوى. ويعزز هذا الحراك، أيضًا، القلق الأوروبي المتنامي الناتج من ممارسات الحكومة الإسرائيلية في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والاعتداءات المتكررة على الحرم القدسي الشريف وهجمات عصابات المستوطنين اليومية على قرى فلسطينية، ومِن نيات حكومة نتنياهو ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة أيضًا؛ ما من شأنه أن يقوّض نهائيًا أيّ أفق لحل الدولتين. وقد تزامنت أعمال الإبادة الجماعية في غزة مع تصعيد موازٍ في الضفة؛ تمثّل في توسّع الاستيطان، وارتفاع وتيرة عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، فضلًا عن نقل صلاحيات إدارة الضفة من الجيش إلى السلطات المدنية الإسرائيلية، في خطوة تُفسَّر على نطاق واسع بأنها تمهيد فعلي للضم الكامل.

وبالنظر إلى هذه المعطيات، يبدو أن الاعتراف الأوروبي بدولة فلسطين في هذا التوقيت يعبّر عن مستوى الحرج السياسي الذي باتت تعيشه الحكومات الأوروبية، ولا سيما مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، وتفاقم الأوضاع الإنسانية في غزة، حيث يواجه المدنيون، وخصوصًا النساء والأطفال، الموت البطيء والجوع الممنهج. وتطالب قطاعات شعبية متزايدة في أوروبا باتخاذ مواقف صارمة إزاء الإبادة الجماعية وانتهاك القانون الدولي الإنساني اللذين تمارسهما إسرائيل.

ويعكس هذا التحوّل في المواقف الأوروبية إدراكًا متأخرًا لخطورة الانزلاق نحو واقع لا رجعة فيه من الاحتلال الدائم، والتجويع الجماعي، والتدهور الإقليمي، الذي من شأنه أن يهدّد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

مغزى الاعتراف بدولة فلسطين ودلالته

يثير إعلان أكثر من 15 دولة عزمها الاعتراف بدولة فلسطينية تساؤلات حول مغزى هذا الاعتراف وما يمكن أن يترتب عليه فعليًا. فعلى الرغم من أن الاعتراف الفرنسي والبريطاني، خصوصًا، في حال تحقّقه، سيحمل دلالة رمزية كبيرة، فإنه مشروط بجملة من المطالب التي تُفرغه إلى حدّ بعيد من مضمونه السياسي. ومن بين أبرز هذه الاشتراطات، إبعاد حركة حماس، ونبذ خيار المقاومة، ونزع سلاح الفصائل الفلسطينية، ثمّ إنّه لا يطالب إسرائيل بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، أو الالتزام بوقف الاستيطان، أو القبول بحدود واضحة وفق المرجعيات الدولية. وبهذا المعنى، فإن الدولة التي يُفترض أن تعترف بها فرنسا وبريطانيا وغيرهما من الدول تبقى كيانًا نظريًّا فاقدًا للسيادة الفعلية على الأرض التي يتوسع فيها الاستيطان الكولونيالي، وربما يتطابق مع السلطة الفلسطينية المحدودة الصلاحيات، بحيث يتحول إلى مجرد تغيير في تسميتها، إضافة إلى منحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؛ وحتى هذا ليس مرجّحًا، لأن الولايات المتحدة قادرة على ممارسة حق النقض "الفيتو" ضد منح فلسطين العضوية الكاملة.

بهذا المعنى، يظل هذا الاعتراف خطوة أولى لا تكتسب معناها الكامل، إلا إذا اقترنت بإجراءات فعلية تعالج قضايا السيادة، وأهمها إزالة الاحتلال ومستوطناته. ولا ينعكس هذا الاعتراف على حياة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وقد يكون بديلًا من ممارسة ضغط حقيقي لوقف الحرب؛ بفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات فعلية على إسرائيل مثلًا، أو وقف الامتيازات التي تحظى بها على الأقل على مستوى الشراكة معه. ومع ذلك، سوف يتجلى أثره الأبرز في الساحة الدولية من خلال تداعيات محتملة على علاقات إسرائيل الخارجية.

فالاعتراف بالدولة الفلسطينية يُقرّ بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، ويمثّل رفضًا واضحًا للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تقوّض هذا الحق. ومن بين أبرز ما قد يترتب على هذا الاعتراف، وفقًا لخبراء القانون الدولي، أنه يوفّر أساسًا قانونيًا لمراجعة شاملة للعلاقات الثنائية مع إسرائيل؛ إذ يُحمّل الدول التي تعترف بدولة فلسطين التزامًا قانونيًا بعدم دعم الاحتلال الإسرائيلي بأيّ شكل من الأشكال، واحترام القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات كانت قائمة من حيث المبدأ، فإن الاعتراف يجعلها أكثر وضوحًا وإلزامًا من الناحية القانونية.

وبالنسبة إلى الدول التي تُقرّ بدولة فلسطين، يُفترض أنْ تُعيد النظر في الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل، بما يضمن انسجامها مع التزاماتها تجاه الدولة الفلسطينية، ويشمل ذلك الجوانب السياسية والسيادية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمدنية. ومن الناحية العملية، يُشكّل الاعتراف قاعدة يُمكن أن يستند إليها المجتمع المدني والمشرّعون في الدول المُعترِفة، لممارسة ضغوط متزايدة لتعديل السياسات الحكومية ومواءمتها مع مقتضيات الاعتراف.

لم يعُد الاعتراف بدولة فلسطين يمثّل خطوة تضامنية رمزية مع الشعب الفلسطيني فحسب، بل بات يُنظر إليه اليوم بوصفه أداة ضغط سياسي على إسرائيل، تهدف إلى دفعها نحو الانخراط في مسار تسوية لإنهاء الحرب المستمرة، في ظل انسداد الأفق السياسي وفشل المساعي الدبلوماسية في إيقافها. وتكتسب إعادة طرح القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة بُعدًا رمزيًا بالغ الدلالة؛ فمهما تكن نتائج ما سيجري في سبتمبر، فإنّ ثمة أمرًا واضحًا مؤداه أن فلسطين – سواء نالت عضوية الأمم المتحدة أم لا – فإنها باتت تحظى باعترافٍ شبه جماعي بها من الدول الأعضاء، وهو ما يُعدّ تأييدًا واسع النطاق للحقوق الفلسطينية. ومع ذلك، تظلّ ثمة هوة شاسعة بين الاعتراف، بوصفه موقفًا سياسيًا وإقرارًا بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، من جهة، والعجز عن التصدي للجرائم الإسرائيلية، واتخاذ موقف جِدّي يلزم دولة الاحتلال بوقف الإبادة المستمرة في قطاع غزة، ولا يلزمه الاعتراف بـ "دولة"، من جهة أخرى.

روسيا في سوريا:

حلم «المياه الدافئة»... وكلّ ما عداه يهون

بدأت أحلام الوصول إلى «المياه الدافئة» لدى الروس مطلع القرن الثامن عشر، مع بطرس الأكبر. وإذ فشل الأخير في تحقيقها، أعادت كاترين الثانية إحياء «الحلم» نفسه، لكنها أخفقت بدورها في الوصول إليه، وإن جعلت منه أمراً يندرج في سياقات رسم حدود الأمن القومي الروسي: أين يبدأ؟ وأين يجب أن ينتهي؟ وبحسب ما كتبه المؤرّخ الفرنسي، فيليب دو سان روبار، في مقدّمة كتاب لميشال ريمبو بعنوان «حروب سوريا: الإمبراطورية الروسية»، فإن كاترين الثانية (1762 – 1796)، التي توصف بأنها أبرز الحكام الروس في العصر الحديث، قالت إن «دمشق تمسك بمفاتيح البيت الروسي».

ومن دون شك، فإن قولاً صادراً عن حاكمة أُطلِق على حقبتها اسم «العصر الكاترينيّ»، سيظلّ يغوص في الذات الجمعية الروسية لوقت طويل؛ والشاهد هو أن موسكو وجدت في الأزمة السورية من عام2011 – حتى الآن فرصة ذهبية للإمساك بذلك «المفتاح». غير أن اليد الروسية كادت تفلته في 8 جانفي الماضي، في محطة مفصلية هدّدت قدرة «الأصابع» على الإمساك به.

وعلى الرغم من محاولة الرئيس فلاديمير بوتين، بعد 11 يوماً، طمأنة الداخل الروسي بتأكيده أن «روسيا لم تُهزم في سوريا»، وأنها «حقّقت أهدافها هناك»، وتبريره ذلك بحصول «تغييرات طرأت على الفصائل المسلحة التي كانت تقاتل النظام السابق»، بدت ملامح الألم واضحة في حديثه حين أضاف: «إذا كنا سنبقى هناك، فعلينا أن نخدم مصالح البلد الذي نحن موجودون فيه».

إلا أن ذلك لم يكُن يعني الإعلان عن فشل المهمة تماماً، بل كان من الواضح أن ثمة رهاناً على الوقت، الكفيل الوحيد بتحريك «السواكن»، ولربما الإبطاء من سرعة نقيضها، وخصوصاً أن من طبائع القوة، أي قوة، أنه إذا ما هُزمت مشاريعها فإنها لا تنكفئ تماماً عنها، بل تحاول العودة بأشكال أخرى. وبالفعل، لم يطُل وقت الانتظار الروسي، وسرعان ما انقشع الكثير من الضباب الذي أثاره الرهان السوري على «وردية» خيار «التوجه غرباً»؛ إذ بدأت مؤشّرات نهاية «شهر العسل» مع الغرب تتكشّف تباعاً، من أحداث السويداء الدامية والتعاطي الغربي المختلف معها عن نظيره في الساحل قبيل نحو ثلاثة أشهر، إلى تمديد «قانون قيصر»، مروراً بإعادة سوريا إلى قوائم «الدول الراعية للإرهاب»، وصولاً إلى العربدة الإسرائيلية في السماء والأراضي السورية، والتي ما كان لها أن تحدث من دون وجود «رضى» غربي، وإن كان يصعُب الإعلان عنه.

الأكيد أن لموسكو دوراً كبيراً في «التصلّب» الذي تبديه «قسد» في مفاوضاتها مع دمشق

في المقابل، كانت موسكو تكدّس «أوراق» قوّتها، محضّرة إياها للتفعيل والمقايضة إذا لزم الأمر، لكن تحت سقف «شرعة كاترين»، التي حتى إذا حانت لحظة «يالطا السورية»، ستبقى سقوفها غير قابلة للتبديل. والجدير ذكره، هنا، أن موسكو عملت، في مرحلة ما بعد الأسد، على تنشيط وجودها في المناطق الواقعة تحت سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، فيما شهدت قاعدة القامشلي، التي كانت قائمة سابقاً، تعزيزاً في عديد جنودها، ونوعية الأسلحة المُستخدمة فيها.

وشكّل هذا الأمر استثماراً روسياً ناجحاً في عاملين اثنين: أولهما، التناقض بين أنقرة وواشنطن حيال منطقة شرق الفرات، وثانيهما الخشية التي تولّدت لدى «قسد» بعد ذهاب الولايات المتحدة إلى تقليص عديد قواتها هناك، والذي قد ينذر بإمكان قيامها بسحب تام لهذه القوات، وهو ما تراه «قسد» تهديداً لمكاسبها التي تحقّقت على مدار عقد كامل. أمام ذلك، يبدو منطقياً البحث عن بديل قادر على ضمان ترسيخ تلك «المكتسبات» أو جزء وازن منها.

وربما يندرج ما نشره «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، الجمعة الماضي، من أن «قسد» قد تفكّر إذا ما فشلت مفاوضاتها مع حكومة دمشق، بفتح قنوات مع تركيا لتفعيل «الميثاق الملّي»، في سياق بلورة تحالف روسي – تركي – «قسدي»، لملاقاة نظيره الأميركي – الإسرائيلي الضاغط في الجنوب. والجدير ذكره، هنا، أن الميثاق المُشار إليه، كان قد أقرّه البرلمان التركي عام 1920، وينصّ في أحد بنوده الستة، على أن «المناطق التي تسكنها غالبية تركية مسلمة هي بمثابة موطن للأمة التركية»، مع الأخذ في الاعتبار أن مفهوم «الأمة التركية» يعتبر أن الكرد والتركمان والسريان، أي من غير العرب، هم مواطنون أتراك.

إلّا أن هذا التحالف، يبدو أنه لا يقلّ خطورة عن التحالف الأميركي – الإسرائيلي؛ فموسكو لها مصلحة أكيدة في بقاء حكومة دمشق عند الحدود الدنيا من الضعف التي تسمح ببقائها، فيما يندرج تحالفها المتنامي مع «قسد» في هذا السياق، والأكيد أن لروسيا دوراً كبيراً في «التصلّب» الذي تبديه «قسد» في مفاوضاتها مع الحكومة الانتقالية، الرامية إلى تحقيق اندماج مؤسساتها داخل منظومة الحكم القائمة راهناً.

وإلى جانب ذلك، عزفت موسكو، إبان زيارة الوفد السوري إليها، على «وتر» التأكيد على «وحدة الأراضي السورية»، والذي يبدو أن لحنه كان مستساغاً لدى الوفد. كما أن المحادثات، وما أعقبها من تصريحات، واستقبال بوتين غير المبرمج للوفد (لم يكن مُدرجاً على جدول أعمال الزيارة)، كلّها مؤشرات إلى أن دمشق لا تبدو متوجّسة من الدور الروسي، بل لا مانع لديها من إتاحة الفرص لهذا الأخير للتمدّد على نحو أوسع.

ويشكّل ذلك فرصة لموسكو كي تحافظ على موطئ قدم في «المياه الدافئة»، وتضمن في الوقت نفسه مقعداً عريضاً على طاولة المفاوضات الكبرى التي ستنعقد عندما تحدث التلاقيات الكبرى بغرض فرض تسوية سياسية نهائية على السوريين الذين باتت أقدارهم كلّها بأيدي خارجٍ متصارع، فيما يقوم «رأس الصراع» على الآتي: لمن ستكون اليد الطولى في سوريا؟

رؤساء سابقون لاجهزة الامن الاسرائيلي

الكيان المحتل على اعتاب الهزيمة

في تحول غير مسبوق، أطلق أكثر من 600 مسؤول أمني سابق من بينهم رؤساء أركان سابقون ورؤساء جهاز الشاباك والموساد وضباط كبار في الجيش، بيانًا عاجلًا حذّروا فيه من أن الكيان الإسرائيلي بات على حافة الهزيمة في حربه على غزة المستمرة منذ أكتوبر 2023. وأكد هؤلاء الخبراء، الذين يمتلكون خبرة أمنية مشتركة، أن الحرب العسكرية استنفدت أهدافها وأن الاستمرار فيها سيؤدي إلى نتائج كارثية على الأمن القومي للكيان، داعين إلى وقفها فورًا والتوجه إلى اتفاق سياسي يضمن تحرير الرهائن المتبقين.

هذا النداء الجماعي ظهر في رسالة مفتوحة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث طالب القادة الأمنيون السابقون بضرورة التدخل والضغط على حكومة بنيامين نتنياهو لإنهاء الحرب والتوصل إلى صفقة شاملة لإعادة الرهائن، وجاء في الرسالة أن "كل ما كان يمكن تحقيقه بالقوة قد تحقق"، وأن الإصرار على استمرار القتال لم يعد له جدوى، وفي فيديو مشترك نشر مؤخرًا، قال عدد من هؤلاء القادة إن الكيان الإسرائيلي يقف على "شفا الهزيمة"، وإنه كان من الممكن إنهاء الحرب "بالأمس" دون الحاجة إلى استمرار النزيف العسكري والسياسي.

من بين هؤلاء القادة برزت أسماء بارزة مثل إيهود باراك رئيس الوزراء ورئيس الأركان الأسبق، وموشيه يعلون، ودان حالوتس، إضافة إلى رؤساء سابقين للموساد مثل تامير باردو وإفرائيم هاليفي وداني ياتوم، إلى جانب مفوضين سابقين للشرطة من بينهم دودي كوهين وموشيه وعامي أيالون ويورام كوهين، ورؤساء سابقين للموساد مثل تامير باردو وإفرائيم هاليفي وداني ياتوم، إلى جانب مفوضين سابقين للشرطة من بينهم دودي كوهين وموشيه جرادي، وقد أجمع هؤلاء على أن القيادة السياسية الحالية تجرّ الكيان الإسرائيلي إلى مأزق استراتيجي عميق.

العملية العسكرية التي أطلقها الكيان الإسرائيلي في شهر ماي 2025 تحت مسمى "عربة جدعون" شملت اجتياحًا بريًا واسعًا مدعومًا بضربات جوية مكثفة، وتمكنت قواته من السيطرة على نحو 70٪ من قطاع غزة، وحسب تقييمات القادة الأمنيين السابقين، تم تحييد معظم القدرات العسكرية لحركة حماس وتفكيك بنيتها الإدارية، غير أن استمرار الحرب لم يسهم في إطلاق سراح جميع الرهائن إذ لا يزال ما يقارب 50 رهينة محتجزين، وهو ما دفع هؤلاء المسؤولين إلى التحذير من أن الأهداف العسكرية قد تحققت بالفعل وأن أي تصعيد إضافي سيكون سياسيًا أكثر منه أمنيًا.

ورغم هذه التحذيرات، يصر نتنياهو على أن أي توقف للحرب قبل تحقيق ما يسميه "النصر الكامل" سيعدّ هزيمة تاريخية، وأن تحرير الرهائن لن يتم إلا من خلال سحق حماس نهائيًا. وفي الوقت نفسه، تدرس حكومته خيارات لتوسيع السيطرة العسكرية على كامل قطاع غزة، ما أثار قلقًا واسعًا داخل الكيان الإسرائيلي وخارجه من تداعيات هذه الخطوة على الوضع الإنساني والأمني، وقد جاء ذلك وسط أزمة سياسية داخلية متصاعدة بعد إقالة المدعية العامة غالي بهاراف-ميار في خطوة أثارت احتجاجات واسعة قبل أن يتم تجميد القرار بقرار من المحكمة العليا.

الوضع الإنساني في غزة يزداد سوءًا مع تجاوز عدد الضحايا 60 ألف قتيل معظمهم من النساء والأطفال، وانتشار المجاعة التي أودت بحياة المئات بسبب سوء التغذية، إضافة إلى مشاهد مروعة لرهائن يعانون من الهزال الشديد، وهو ما أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي داخل الكيان الإسرائيلي نفسه وتزايد الضغط الدولي على حكومة نتنياهو لإنهاء الحرب، كما دفعت هذه التطورات بالمحكمة الجنائية الدولية إلى تسريع تحقيقاتها بشأن اتهامات بارتكاب جرائم حرب، فيما حذّرت منظمات حقوقية من أن استمرار الحرب يمثل تهديدًا خطيرًا للاستقرار الإقليمي.

يرى المحللون أن الاستمرار في الحرب لا يخدم سوى المصالح السياسية الداخلية للحكومة اليمينية المتطرفة، بينما يتفق القادة الأمنيون السابقون على أن المكاسب العسكرية قد تحققت بالفعل وأن أي خطوات إضافية لن تغيّر الواقع الأمني، وفي المقابل، يرون أن الحل يكمن في اتفاق سياسي عاجل يشمل وقف إطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين دفعة واحدة، بما يشبه التسويات التي جرت في صفقات تبادل سابقة.

هذا الجدل يعكس مأزقًا استراتيجيًا عميقًا يواجه الكيان الإسرائيلي، حيث تتزايد الضغوط الداخلية والدولية معًا لإنهاء الحرب التي تحولت إلى عبء سياسي واقتصادي وأخلاقي، وبينما يتمسك نتنياهو بخطابه القائم على "النصر الكامل"، يتضح أن القيادات الأمنية السابقة تقدم قراءة مختلفة تنطلق من خبرة طويلة وتجارب متراكمة في مواجهة الأزمات، ومن الواضح أن هذا الصراع بين الرؤيتين سيحدد مستقبل الحرب ومصير المنطقة بأسرها.

وبناءً على ذلك، فإن الموقف الراهن يضع الكيان الإسرائيلي أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الاستمرار في حرب استنزاف قد تؤدي إلى نتائج كارثية على الصعيدين الداخلي والخارجي، أو القبول بخيار التهدئة الذي قد يمنحه فرصة لإعادة ترتيب أوراقه قبل الانزلاق إلى هزيمة سياسية وأمنية أكبر.

لا أفق لتكرار الاحتلال:

غزة ترتقب نصيبها من الإبادة

مع إقرار «كابينت الحرب» الإسرائيلي خطّة السيطرة العسكرية على قطاع غزة، يستعيد القادة السابقون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الانسحاب من القطاع في عام 2005، كواحد من الأحداث المفصليّة في التاريخ الحديث، والذي كان لا بدّ منه بعد استيطان استمرّ لـ38 عاماً. آنذاك، جاءت خطوة إعادة الانتشار والانسحاب الأحادي من 22 مستوطنة في غزة، بعد انتفاضة الأقصى الثانية التي استمرّت لأربع سنوات، في حين لم تكن الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة الناشئة وقتها، تمتلك أزيد من إرادة القتال والمقاومة، وكميات محدودة جداً من السلاح الفردي المنخفض الأداء والنوعية، مع خبرة ميدانية وقتالية محدودة.

هكذا، أفضت أربع سنوات من الضغط العسكري المتواصل، إلى تفكيك مجمع استيطاني بحجم «غوش قطيف» في جنوب القطاع، ومستوطنات كبرى في شمال غزة.

صحيح أن الاندفاعة الإسرائيلية التي أعقبت عملية «طوفان الأقصى» – ولم يحدث مثلها منذ نكبة عام 1948 –، تستهدف استغلال الحدث إلى أقصى مدًى، وصولاً إلى الهدم الكلّي للقطاع، ووضع السكان أمام خيارَي العيش في الجحيم حيث لا منازل ولا حياة مدنية ولا تعليم ، أو الهجرة القسرية. إلا أن فكرة احتلال غزة مجدّداً بكل ما تحملها من أعباء، أحدثت جدلاً، ولا تزال، على مختلف المستويات؛ إذ نقلت «هيئة البث الإسرائيلية» عن مصادر أمنية، قولها إن السيطرة على القطاع «كارثة تحمل مخاوف من تكرار سيناريو يسقط فيه الجنود والمدنيون»، فيما نقلت «القناة الـ12» العبرية عن رئيس أركان الجيش، إيال زامير، قوله في اجتماع «الكابينت»: «سنرسل الجنود إلى مصيدة موت في مدينة غزة» .

كما أن الزخم الذي نالته الخطّة، أخذ يتراجع في الساعات اللاحقة لانتهاء اجتماع «الكابينت»، خصوصاً بعدما اعترض وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، على الخطّة بوصفها لا تشير إلى عملية احتلال، ولا إلى سيطرة عسكرية كاملة على الأرض، ولا إلى السعي لحسمٍ، بل إلى عملية موضوعية ومحدودة هدفها الوحيد إعادة «حماس» إلى طاولة المفاوضات، وهو هدف لا يرقى إلى أن يكون هدفاً للحرب.

وعلى هذا، علّق مراسل قناة «كان»، سلمان مسودة، بالقول: «الخلاصة واضحة، جميع المنخرطين في إدارة الحرب سيمضون قدماً في الخطّة ولا أحد منهم راضٍ عنها، لا رئيس الحكومة ولا رئيس الأركان ولا وزراء الكابينت، ولا يوجد ضمان بأنها ستعيد الأسرى». وفي الإطار نفسه، قال مراسل «القناة الـ15» العبرية: «عندما لا يكون سموتريتش ورئيس الأركان راضيَيْن عن الخطّة، فهذا يعني أنّ ثمة إجماعاً على أنها لن تؤدي إلى حسم أمام حماس، ولا إلى تحرير الرهائن» .

وبمعزل عن الإفراط الإسرائيلي في تناول الجدل التفصيلي الموازي للقرار، فإن بيت القصيد هو أن الجيش سيتوجّه إلى مدينة غزة، آخر المناطق التي لا تزال تحافظ على طابعها العمراني، على رغم الدمار الجزئي الواسع فيها. وهنا، تحضر سيناريوات مؤلمة عن مدن مسحها الاحتلال عن وجه الأرض، من مثل رفح، بيت حانون، بيت لاهيا وخانيونس، ما يؤكد أن العدو يمضي في مسارٍ هدفه الأساس هو الهدم والتخريب، ويرفع قضايا من مثل حسم المعركة مع «حماس» واستعادة الأسرى، للتعمية على الهدف الرئيسي: تحويل قطاع غزة بأكمله إلى كومة من الركام.

بالعودة إلى الانسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005، ومقارنته مع السلوك الميداني الحالي لجيش الاحتلال، يحضر عامل البقاء المؤقت والمحدود، أي تنفيذ الهدف الآنيّ مع الانسحاب في وقت لاحق كي لا تبقى قوات الجيش عرضة للاستنزاف والاستهداف، وهو ما فعله الأخير في المناطق كافة التي توغّل فيها ضمن عملية «مركبات جدعون». ففي الشجاعية والزيتون والتفاح وبيت لاهيا وتل الزعتر وجباليا البلد، دخلت الآليات الإسرائيلية، ودمّرت الأحياء بأكملها، ثم انسحبت من الميدان بعد أشهر، مبقيةً على استحكام ناري مَنَع السكان من العودة، مع قدرة نسبية على التحرّك.

يعني ذلك أن العدو لم يستطع، بعد عامين من الحرب، الوصول إلى صفر اشتباك في كل المناطق التي توغّل فيها، وهو ما يقوّض فرصة البقاء الطويل، لأن تمركز القوات سيجعل منها هدفاً أسهل لعمليات الاستنزاف والالتحام المباشر. ومع استحضار هذه النقطة، جنباً إلى جنب تصريحات رئيس أركان جيش الاحتلال السابقة التي ركّزت على سلامة القوات وعدم الوقوع في فخّ «حماس» ومحاذرة البقاء الطويل في القطاع، واعتماد عمليات الضغط المحدودة (الكوماندوس)، والغارات الجوية، تبدو نقطة الخلاف التي يتوقف عندها سموتريتش في الخطة الجديدة، هي البقاء، أي الاحتلال، وهي المفردة التي حذفها نتنياهو لأسباب قيل إنها قانونية.

في الخلاصة، يتّجه جيش العدو بشكل جادّ إلى احتلال مدينة غزة كمرحلة أولى، بعملية برّية لا تحمل أهدافاً مغايرة لسابقاتها، مع هدف مضمر هو مزيد من التدمير والتخريب والهدم. غير أن هذه العملية، إذا كُتب لها التنفيذ، لن تتحوّل إلى احتلال كامل مع سيطرة أمنية، ولكن إلى إعادة إنتاج لعمليات سابقة، تحدّد الظروف الميدانية والتطوّرات السياسية حدودها وعمقها. وفي غضون ذلك، سيدفع أهالي مدينة غزة، ثمناً مريعاً، إذ سيُجبرون على مرحلة جديدة من التهجير والنزوح، وسيعودون، مثل ما عاد أهالي الشجاعية والزيتون والتفاح، إلى غابة من الركام لا ملامح فيها لبيوت ولا لأحياء كانت في يوم ما نابضة بالحياة.

يقوده المجرم نتنياهو للتغطية على فشله الذريع :

مخطط خطير لاحتلال غزة بالكامل

محمد بن محمود

في خطوة وصفت بالخطيرة، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن خطط لاحتلال كامل لقطاع غزة، بما في ذلك تهجير سكانه إلى المخيمات. هذه الخطة التي لاقت ردود فعل دولية غاضبة، أظهرت أن الاحتلال الإسرائيلي ماضٍ في تنفيذ سياسته القائمة على إيقاع أفظع الجرائم بحق الفلسطينيين، وذلك في محاولة لتغطية فشله السياسي والعسكري.

وواجه إعلان الاحتلال الإسرائيلي نيته احتلال مدينة غزة وتهجير سكانها إلى مخيمات معارضة دولية واسعة وتحذيرات من تفاقم الكارثة الإنسانية الهائلة في القطاع الذي يتعرض لإبادة جماعية مستمرة منذ قرابة عامين. ومن بين أبرز الردود، إعلان ألمانيا وقف الصادرات العسكرية لإسرائيل حتى إشعار آخر، واستدعاء بلجيكا السفير الإسرائيلي لديها، إضافة إلى بيانات منددة من الحكومات الغربية. ووافق المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، على الخطة الأمنية التي قدّمها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لاحتلال القطاع. وفيما زعم نتنياهو أن حكومته ستسلم القطاع لقوات عربية بعد استكمال خطة الاحتلال، قال مسؤول أردني لوكالة رويترز إن العرب لن يدعموا إلا ما يتفق عليه الفلسطينيون ويقررونه. وأضاف المسؤول أن الأمن في القطاع يجب أن يتم عبر المؤسسات الفلسطينية الشرعية. وتابع لن يوافق العرب على سياسات نتنياهو ولن يصلحوا ما أفسده. وتقضي الخطة الإسرائيلية باستكمال الإبادة في شمال القطاع، مستهدفة على وجه الخصوص تدمير مدينة غزة وتهجير سكانها. وحذرت الأمم المتحدة من احتمال حدوث مستويات هائلة من المعاناة الإنسانية، بما في ذلك مجاعات محتملة قد تزداد سوءاً إذا تفاقم الصراع. ونقل موقع أكسيوس الأميركي عن مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى قوله إنّ العملية التي يُعِدّ لها الجيش الإسرائيلي حالياً تقتصر على مدينة غزة. وأضاف المسؤول أنّ الهدف هو إجلاء جميع المدنيين الفلسطينيين من مدينة غزة إلى المخيمات المركزية والمناطق الأخرى بحلول السابع من أكتوبر الأول المقبل.

دول عدة تطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن

وطلبت دول عدة عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن بشأن خطط إسرائيل لإعادة احتلال غزة، وفق ما أفاد مصدران دبلوماسيان وكالة فرانس برس .وقال السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور للصحافيين ستطلب دول عدة نيابة عنا وأصالة عن نفسها عقد اجتماع لمجلس الأمن.وادانت منظمة التعاون الإسلامي قرار الكيان الإسرائيلي، إعادة احتلال قطاع غزة بالكامل. واعتبرت المنظمة في بيان، ذلك تصعيداً في مسلسل جرائم الإبادة الجماعية، والتدمير، والتجويع، والتهجير والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.وأكدت أن هذه الجرائم تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وتحدياً سافراً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية، بما في ذلك التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة.وحملت المنظمة، إسرائيل، بوصفها قوة الاحتلال، المسؤولية الكاملة عن تبعات هذه الجرائم التي تفاقم المعاناة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة.كما استنكرت التصعيد الخطير في جرائم مجموعات المستوطنين المتطرفين بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، من خلال مواصلة الاستعمار، والاستيلاء على الأراضي، وهدم المنازل، والاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والاستمرار في حجز عائدات الضرائب الفلسطينية، معتبرة هذه الإجراءات انتهاكات فاضحة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.ودعت مجلس الأمن إلى التحرك الفوري والحاسم لتحمل مسؤولياته تجاه فرض وقف إطلاق نار شامل ودائم، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية بكميات كافية ودون عوائق إلى كافة أنحاء قطاع غزة، وتوفير حماية دولية فاعلة للشعب الفلسطيني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال، وتمكين الفلسطينيين من تجسيد سيادة دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس.

فلسطين تطلب اجتماعاً طارئا للجامعة العربية

طلبت فلسطين، عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين لبحث التصدي للجرائم الإسرائيلية في ظل إقرار الحكومة الإسرائيلية خطة تدريجية لاحتلال قطاع غزة بالكامل.وقال المندوب الدائم لفلسطين لدى الجامعة العربية مهند العكلوك، إن فلسطين طلبت، عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين فوراً، وذلك بناء على توجيهات الرئاسة الفلسطينية ووزارة الخارجية والمغتربين. ويأتي هذا الطلب لمناقشة آليات التحرك على المستويين العربي والدولي، للتصدي للجرائم الإسرائيلية، ومنع استمرارها، وملاحقة مرتكبيها أمام آليات العدالة الدولية، وفق العكلوك.وأوضح أن طلب هذا الاجتماع يأتي في إطار استمرار جرائم العدوان والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني لما يزيد عن 671 يوماً على التوالي.

المقاومة تحذر

بدورها حذرت حركة حماس الاحتلال الإسرائيلي، ، من أنّ إقرار خطة لاحتلال مدينة غزة وتهجير سكانها، يشكّل مغامرة إجرامية ستكلفه أثماناً باهظة، ولن تكون نزهة، مضيفة أنّ شعبنا ومقاومته عصيّان على الانكسار أو الاستسلام، وستبوء خطط (رئيس حكومة الاحتلال بنيامين) نتنياهو وأطماعه وأوهامه بالفشل الذريع. واعتبرت الحركة، في بيان، أنّ إقرار (الكابينت) الصهيوني خططاً لاحتلال مدينة غزة وإجلاء سكانها؛ جريمة حرب جديدة يعتزم جيش الاحتلال ارتكابها بحق المدينة وقرابة المليون من سكانها، مؤكدة أنّ الخطط تشكّل جريمة حرب مكتملة الأركان، تُخَطِّط حكومة الاحتلال الفاشي لتنفيذها، في استمرارٍ لسياسة الإبادة والتهجير القسري، والممارسات الوحشية التي ترقّى إلى التطهير العرقي بحق شعبنا الفلسطيني. وأضافت أنّ تلاعُب الاحتلال بالألفاظ واستبداله مصطلح احتلال بسيطرة، ليس سوى التفاف مفضوح للهروب من مسؤوليته القانونية عن تبعات جريمته الوحشية ضد المدنيين، ويمثل في ذات الوقت اعترافاً ضمنياً بأن مخططه يمثل انتهاكاً لاتفاقيات جنيف، وتهديداً مباشراً لحياة نحو مليون فلسطيني في المدينة. واعتبرت أن قرار احتلال غزة يؤكد أن نتنياهو وحكومته النازية لا يكترثون بمصير أسراهم، وهم يدركون أن توسيع العدوان يعني التضحية بهم، مما يفضح عقلية الاستهتار بحياة الأسرى لتحقيق أوهام سياسية فاشلة. وأشارت إلى أن القرار يفسّر بوضوح سبب انسحاب الاحتلال المفاجئ من جولة التفاوض الأخيرة، التي كانت على وشك التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى. وأكدت الحركة أنها قدّمت كل ما يلزم من مرونة وإيجابية لإنجاح جهود وقف إطلاق النار، ولن تألو جهداً في اتخاذ كل الخطوات التي تمهّد الطريق للتوصل إلى اتفاق، بما في ذلك الذهاب نحو صفقة شاملة للإفراج عن جميع أسرى الاحتلال دفعة واحدة، بما يحقق وقف الحرب وانسحاب قوات الاحتلال. وحمّلت حماس الإدارة الأميركية المسؤولية الكاملة عن جرائم الاحتلال، بسبب منحها الغطاء السياسي والدعم العسكري المباشر لعدوانه، مطالبة الأمم المتحدة، ومحكمتي العدل الدولية والجنائية الدولية، بتحمّل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، والتحرك العاجل لوقف هذا المخطط، والعمل على محاسبة قادة الاحتلال.

وكانت فصائل المقاومة الفلسطينية، قد شددت، على أنّ أي احتلال مباشر لقطاع غزة سيكون بمثابة إعلان نيات إبادة جماعية لن يمر دون ردّ قاسٍ، مؤكدة أن المقاومة ستدخل مرحلة جديدة أكثر إيلاماً للاحتلال. وقالت الفصائل، إنّ غزة لن تُدار من تل أبيب ولا من أي عاصمة أجنبية، وإنّ أسْرى الاحتلال لن يخرجوا إلا من بوابة المفاوضات وبأثمان باهظة. وأضافت أنّ الاحتلال واهم إن ظن أنه قادر على إعادة احتلال القطاع أو فرض وصاية عليه، مؤكدة وحدة الفصائل ميدانياً في وجه أي محاولة لفرض واقع جديد بالقوة، وأشارت إلى أنّ تصريحات رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الأخيرة تعكس حالة عجز سياسي وميداني عميقة بعد عامين من الفشل في كسر إرادة الفلسطينيين رغم ارتكاب أبشع المجازر بحقهم.

ملعب قابس بعد الجولة الأولى

إذا لم نصلح ملاعبنا فلن نصلح كرتنا

محمد الدريدي

انطلقت الرابطة المحترفة الأولى لموسم 2025/2026 وسط ترقب جماهيري كبير، خاصة مع عودة الفرق الكبرى إلى المنافسة، وعلى رأسها الترجي الرياضي التونسي، بطل الثلاثية المحلية، الذي واجه مستقبل قابس في الجولة الافتتاحية. لكن ما شدّ الانتباه لم يكن الأداء الفني، ولا نتيجة المباراة، بل كان المشهد الصادم لأرضية ملعب قابس، التي ظهرت في حالة كارثية لا تليق لا برياضة ولا بمدينة لها تاريخ كروي عريق.

أرضية الملعب... بين الإهمال والعبث

منذ اللحظات الأولى للمباراة و في لقاء منقول تلفزيا، بدا واضحًا أن أرضية ملعب قابس لا تصلح حتى لتدريبات فرق الهواة. الحفر، التصدعات، بقع الرمال، وانعدام التناسق في العشب، كلها عناصر جعلت من الملعب أقرب إلى ساحة مهجورة منه إلى فضاء رياضي محترف. المباراة التي جمعت الترجي بمستقبل قابس لم تكن فقط ضعيفة فنيًا، بل كانت مهددة صحيًا، نظرًا لخطورة الأرضية على سلامة اللاعبين. كيف يمكن أن تُجرى مباراة رسمية في بطولة وطنية على أرضية بهذا الشكل؟ أين وزارة الرياضة؟ أين الجامعة التونسية لكرة القدم؟ أين بلدية قابس؟ أين المسؤولية؟

صيف بلا صيانة... ووعود بلا تنفيذ

الغريب أن ملعب قابس لم يشهد أي مباراة رسمية منذ أكثر من شهرين، ما يعني أن هناك وقتًا كافيًا لأشغال التهيئة والصيانة. لكن الواقع يقول إن لا شيء تم فعله. لا إعادة زرع، لا تسوية، لا تجهيزات، لا حتى تنظيف بسيط. و في بلد يُفاخر بتاريخه الرياضي، ويُراهن على تطوير البنية التحتية، كيف يُترك ملعب بهذا الحجم في هذه الحالة؟ هل ننتظر إصابة خطيرة للاعب حتى نتحرك؟ هل ننتظر فضيحة دولية حتى نُصلح ما أفسده الإهمال؟

انعكاسات فنية على اللاعبين

اللاعبون من الفريقين بدوا مترددين خائفين من الإصابات، التمريرات كانت غير دقيقة، التحركات محدودة، واللعب الجماعي شبه غائب. كيف يُمكن للاعب أن يُبدع على أرضية غير مستقرة؟ كيف يُمكن للمدرب أن يُقيم أداء لاعبيه في ظروف غير طبيعية؟ و حتى الجماهير، التي حضرت بأعداد محترمة، شعرت بالإحباط. لم يكن هذا ما انتظرته من افتتاح الموسم. الملعب قتل الحماس، وأهان اللعبة.

مسؤولية الجامعة و السلطات المحلية

الجامعة التونسية لكرة القدم تتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية. كيف تُعتمد ملاعب غير صالحة؟ أين لجان المراقبة؟ أين التقارير الفنية؟ هل تم تقييم جاهزية ملعب قابس قبل انطلاق الموسم؟ وإذا تم، فهل تم التغاضي عن حالته لأسباب غير رياضية؟ أما السلطات المحلية، من بلدية قابس إلى المندوبية الجهوية للشباب والرياضة، فهي مطالبة بتوضيح موقفها. لماذا لم تتم الصيانة؟ هل هناك مشاكل مالية؟ هل هناك تقصير إداري؟ أم أن الأمر لا يعنيهم؟

غضب جماهيري... ومطالب بالإصلاح

على مواقع التواصل الاجتماعي، انفجر غضب جماهيري واسع. صور أرضية الملعب انتشرت بسرعة، وتعليقات التوانسة كانت قاسية، لكنها صادقة "ملعب قابس عار على الكرة التونسية." "كيفاش نحبوا ننافسوا إفريقيا وإحنا نلعبوا في ملاعب كيما هاذي؟" "وين الميزانية؟ وين المسؤولين؟" الجماهير لا تطالب بالمستحيل، بل تطالب بأبسط شروط اللعب النظيف. ملعب صالح، أرضية محترمة، تجهيزات أساسية. هل هذا كثير؟ و في دول إفريقية مجاورة، مثل المغرب والجزائر، أصبحت ملاعب الفرق الصغرى مجهزة بعشب طبيعي أو صناعي ممتاز، ومدرجات محترمة، وإنارة حديثة. أما في تونس، فحتى ملاعب الرابطة الأولى تُشبه ملاعب الأحياء. فهل يُعقل أن نُراهن على تطوير الكرة التونسية، ونحن لا نملك ملاعب تُحترم؟ هل يُعقل أن نُشارك في بطولات قارية، ونُستقبل الفرق الأجنبية في ملاعب تُسيء لصورتنا؟

أين الميزانية وأين الرقابة؟

كل سنة، تُخصص الدولة ميزانيات ضخمة للرياضة، وتُعلن عن مشاريع صيانة وتجهيز. لكن أين تذهب هذه الأموال؟ هل هناك رقابة؟ هل هناك متابعة؟ هل هناك محاسبة؟ ملعب قابس ليس حالة فردية، بل هو نموذج لملاعب كثيرة في تونس، تُعاني من الإهمال، وتُستخدم رغمًا عن حالتها. المال موجود، لكن الإرادة غائبة. و بعض اللاعبين عبّروا عن استيائهم، وإن كان ذلك بشكل غير رسمي. المدربون أيضًا يشتكون من صعوبة تطبيق الخطط التكتيكية على أرضيات غير مستقرة. كيف نُطوّر الأداء، ونحن نلعب في ملاعب تُعيق اللعب؟ حتى الحكام يجدون صعوبة في اتخاذ قرارات دقيقة، بسبب ارتداد الكرة غير الطبيعي، أو تعثر اللاعبين في مناطق غير متوقعة.

ملعب قابس... جرس إنذار

ما حدث في الجولة الأولى من الرابطة المحترفة الأولى ليس مجرد حادث عرضي، بل هو جرس إنذار. إذا لم نُصلح ملاعبنا، فلن نُصلح كرتنا. إذا لم نحترم شروط اللعب، فلن نحترم اللعبة نفسها. ملعب قابس يجب أن يكون بداية نقاش وطني حول البنية التحتية الرياضية. و يجب أن نُحاسب، ونُصلح، ونُعيد الاعتبار للرياضة التونسية، التي تستحق أفضل من هذا بكثير.